الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة باجي مختار- عنابة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

Badji Mokhtar-Annaba University
Faculty of Law and political science

عنابة :2025/12/08

مستخرج من محضر المجلس العلمي المؤرخ في

2025/12/03

إن المجلس العلمي المنعقد بالتاريخ المذكور أعلاه قد صادق على المطبوعة البيداغوجية للدكتورة : **هبهوب فوزية** والموسومة بـ:"**منهجية إعداد مذكرة - تخصص قانون قضائي السداسي الثالث** ".

و ذلك لورود تقريرين ايجابيين بخصوصه.

رئيس المجلس العلمي

الأستاذ الدكتور **عمراني مراد**
رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق و العلوم السياسية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص.

مطبوعة بيداغوجية بعنوان

منهجية إعداد مذكرة.

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، السداسي الثالث

تخصص قانون قضائي.

من إعداد : الدكتورة: هبهوب فوزية.

السنة الجامعية:2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باجي مختار عنابة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق.

مطبوعة بيداغوجية في مقياس منهجية إعداد مذكرة.
تخصص قانون قضائي.(السداسي الثالث).
(حلقة)

من إعداد .الدكتورة .هيهوب فوزية.

السنة الجامعية:2025/2024

مقدمة:

يعد البحث العلمي عملية فكرية تجمع لها الحقائق وتستوفي فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين في مجال التخصص[1] لفحصها وفق مناهج علمية مقررة،للتوصل إلى نتائج جديدة أو حلا لمشكلة أو بيان غموض علمي.

ومما لا شك فيه ونظرا للأهمية التي يحظى بها البحث العلمي على جميع المستويات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية ،سيخضع حتما أي مجال من مجالات البحث العلمي لقواعد المنهجية[2]، هذه الأخيرة التي تعد بمثابة القيد العام الذي يحكم الباحث أيا كان تخصصه.

من أجل ذلك وبإعتبار القانون علم قائم بذاته،يندرج ضمن فرع العلوم الإجتماعية، فإنه يخضع لمنهجية تفكير منطقي تتمثل في عدد من الطرق العلمية التي ترعاها قواعد المنطق، لأن التفكير المنطقي هو تنظيم الأفكار وتسلسلها وترابطها بطريقة تؤدي إلى معنى واضح أو نتيجة مترتبة على حجج معقولة[3]، ذلك

---

[1]-عرف **البحث العلمي**بأنه:"طريقة منظمة أو فحص استفساري منظم لاكتشاف حقائق جديدة، والتثبت من حقائق قديمة".وعرف أيضا بأنه:"محاولة لإكتشاف المعرفة،والتنقيب عنها،وتطويرها،وفحصها، بتقصي دقيق ونقد عميق،ثم عرضها عرضا متكاملا بذكاء وإدراك".فالبحث العلمي هو وسيلة وليس غاية،لأن الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما،من أجل الوصول الى الحقيقة العلمية وتطوير المعرفة العلمية.

يمكن تعريف **البحث العلمي القانوني** بأنه:"ذلك العلم الذي يهدف لدراسة الظواهر القانونية التي ترتبط بوجود مجموعة القواعد القانونية التي تنظمها،وهذا عن طريق التفكير العلمي باستخدام مناهج البحث العلمي والتحليل والاستقصاء الدقيق لاكتشاف الحقائقالعلمية القانونية والتأكد من صحتها.

[2]-المنهجية هي أسلوب عمل وتفكير لتبرير نتيجة معينة،تهدف إلى تحديد إطار المعرفة القانونية لدى الطالب وتنظيمها ليصل بعد تحليلها إلى استثمارها وإخراجها في سياق منظم منطقي سليم،انظر،**التوثيق أو التوصيف** المعتمد في دليل الجامعة اللبنانية الصادر عام2005.

وعرفها **عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان** بأنها:"تنسب إلى المنهج وهو طريقة تنظيم المعلومات بحيث يكون عرضها عرضا منطقيا سلميا متدرجا بالقارئ من السهل إلى الصعب ومن المعلوم إلى المجهول ومن المسلمات إلى الخلافيات ،فالمنهجية فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة أو البرهنة عليها للأخرين."انظر،**عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان**، كتابة البحث العلمي ومصادر الدرسات القرأنية والسنة النبوية والعقيدة الإسلامية،دار ومكتبة الهلال،بيروت ،لبنان،2008،ص28.

[3]- **صالح طليس**،المنهجية في دراسة القانون،منشورات زين الحقوقية والأدبية،صيدا،لبنان،الطبعة الأولى ،2010،ص25.

أن المنهجية تضع طالب الحقوق على الطريق القويم، بأن يكون لديه أسلوب بحث وطريقة خاصة به .

إن المنهجية القانونية هي وسيلة لإكساب الطالب الأسلوب والطريقة العلمية والمنطقية في التعامل مع المواضيع القانونية، ويمكن القول أن المنهجية تهدف إلى تعليم الطالب كيف يفتش عن المعلومات وكيف يعرضها وكيف يناقشها، وذلك بغية تحقيق الأهداف التالية:

-إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية وكيفية التعبير عنها.

- تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي

.-تدريب الطالب على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والإختصار والوضوح وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف[1].

فمن الطبيعي إذن أن تخضع الكتابة والبحث في مجال العلوم القانونية هي الأخرى لمجموعة من القواعد والضوابط يلزم كل باحث بمراعاتها،فالبحث القانوني هو فن بقدر ما هو علم.

يواجه طالب الحقوق في دراسته الأكاديمية عدة أنواع من البحوث القانونية التي تتميز عن باقي البحوث الأخرى سواء الإنسانية أو التجريبية من جهة ومن جهة أخرى تختلف هذه البحوث القانونية الأكاديمية التي يكلف بها الطالب خلال مراحل الدراسة الجامعية،ومن بين هذه البحوث الصفية الأكاديمية موضوع هذه المطبوعة هي مذكرة الماستر في ميدان علوم قانونية.

---

[1]-**صالح طليس**،المنهجية في دراسة القانون،منشورات زين الحقوقية والأدبية،صيدا،لبنان،الطبعة الأولى ،2010،ص25.

وبناءا عليه سنحاول في هذه المطبوعة تناول أسس وتقنيات المنهجية القانونية لإعداد مذكرة الماستر،من خلال أربع محاور أساسية.

المحور الأول: الهدف العام للمادة التعليمية ومحتواها.

المحور الثاني:التعريف بمذكرة الماستر.

المحور الثالث:أجزاء مذكرةالماستر.

المحور الرابع:الشكل النهائي لمذكرة الماستر.

المحور الأول: الهدف العام للمادة التعليمية ومحتواها.

ينجز الطالب في المراحل الأخيرة من كل طور ينهيه،(ليسانس،ماستر، دكتوارة،رسالة يجسد فيها كا ما تعلمه خلال مراحله التعليمية في ذلك الطور،أين يطبق المناهج والمعلومات التي تلقاها نظريا،فينتقل من مرحلة المتلقي للمعلومات إلى المنتج لها.

أولا:إحاطة طالب الماستر بالهدف العام للمادة التعليمية.

تعد المذكرة تتويجا لمرحلة مهمة في مسار الطالب،فهي تعكس درجة نضجه المعرفي وقدراته المكتسبة خلال مرحلة طويلة من الدراسة والبحث،غير أن إنجاز مثل هذا العمل العلمي لن يتأتى إلا بإتباع أسس وخطوات علمية ومنهجية يتبعها الطالب للوصول في النهاية لإنجاز عمل متكامل ويأتي موضوع هذه المطبوعة ليحدد أهداف منها:

- تلقين الطالب أسس وضوابط وأساليب إعداد مذكرة التخرج وكتابتها ومناقشتها، بدءا من تعريفه بالشروط الواجب مراعاتها عند اختيار الموضوع والأستاذ المشرف ووصولا إلى كتابة المذكرة في شكلها النهائي ومن ثم مناقشتها ومنه على طالب الماستر الإلتزام ب:

-ضرورة تقييد طالب الماستر بمجال دراسته القانوني من حيث:

-البحث وملاحظة الظواهر القانونية.

-طرح إشكال قانوني.

-استخراج النقاط القانونية المراد دراستها وتحليلها والبرهنة عليها.

-تركيب الوقائع القانونية وتحليلها.

-ضرورة احترام طالب الماستر للأمانة العلمية مع ظهور شخصيته في البحث من خلال التفكير العلمي والبرهنة والتحليل والإستنتاج.[1]

ثانيا:إحاطة الطالب بمحتوى المادة التعليمية.

1- الجانب الموضوعي في إعداد مذكرة الماستر .يتعلق الجانب الموضوعي من دراسة مقياس إعداد مذكرة الماستر في إلمام طالب الماستر ببعض المسائل منها إحاطته بمفهوم البحث العلمي القانوني والإحاطة بمفهوم المنهجية ودورها في إعداد مذكرة الماستر.ويجب على الطالب معرفة المراحل التي يمر بها لإعداد هذه المذكرة .

-مرحلة اختيار موضوع البحث وضبط العنوان.

-مرحلة جمع المصادر والمراجع .

-مرحلة القراءة بأنواعها.

-مرحلة تقسيم وتبويب البحث.

-مرحلة الكتابة واحترام قواعدها.

2- الجانب الفني الإجرائي في المذكرة.يتمثل الجانب الفني في إعداد المذكرة بدراسة الجوانب الشكلية وكيفية إخراج المذكرة في شكلها النهائي وترتيب أجزائها .

-نموذج الغلاف الخارجي لمذكرة الماستر.

-القواعد الشكلية لإعداد مذكرة الماستر.

-مشتملات المذكرة وعناصرها.

-كيفية الكتابة واختيار نوع الخط.

---

[1]-انظر القرار رقم**362**المؤرخ في 2014/06/09 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر. ويشمل القرار مجموعة من المواد التنظيمية التي تحدد طرق اختيار الموضوع واهدافه وشروط التقييم والمناقشة.

المحور الثاني:مفهوم وخصائص مذكرة الماستر.

تعد مذكرة الماستر تتويجا لمرحلة هامة في مسار طالب الماستر أو الباحث، فهي تعكس درجة نضجه المعرفي وقدراته المكتسبة خلال مرحلة طويلة من الدراسة، غير ان نجاح هذه المرحلة،يتوقف على مدى توفر بيئة ملائمة قوامها ثلاثية البحث والباحث والإشراف العلمي.

الدرس الأول:مذكرة الماستر على ضوء القرار الوزاري رقم 362المؤرخ في09جوان2014.

أولا:تعريف مذكرة الماستر.

هي ذلك العمل العلمي الأكاديمي الذي تجمع فيه الحقائق والدراسات،وتستوفي فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين ودقيق في مجال التخصص،[1]لفحصها وفق مناهج علمية مقررة،ليتوصل إلى نتائج جيدة.

وبالتاليفالمذكرة هي ذلك الإنتاج العلمي الذي يعكس قدرة الطالب على التفكير والتحكم في المادة العلمية بمنهجية سليمة.

إذن تقتضي طبيعة البحث على هذا المستوى إذن تجميع المادة العلمية من مصادرها الأصلية والثانوية،وإعادة صياغتها وترتيبها في أسلوب علمي واضح وبطريقة منهجية منظمة،وليس من الضروري على طالب الماستر أن يدون أراءه أو إنطباعاته الخاصة، لأن الهدف الأساسي من إنجاز مذكرة الماستر هو تدريب طالب

---

[1]-مثال:تم تكليف الطلبة بإختيار مواضيع تصلح لأن تكون عناوين لمذكرات الماستر تخصص قانون قضائي،فتم تسليط الضوء على مواضيع عديدة كالتنفيد الجبري،إشكالات التنفيد، أحكام المسؤولية العقدية والتعريض أما القضاء العادي ،الإختصاص النوعي للمحاكم ،الخصومة القضائية...الخ.

الماستر على منهجية البحث وممارسة المصادر والقدرة على إختيار المادة العلمية المطلوبة ،ثم تنظيمها والتوفيق بينها وصياغتها بأسلوبه الخاص[1].

إذن الغاية التي ينشدها طالب الماستر من خلال إعداد مذكرة بحثه هي النتائج المرجو تحقيقها أو ما يعبر عنه علميا بالإضافة العلمية الجديدة وتقتصر هذه الإضافة على الوصول الى إجابة عن الإشكالية العلمية القانونية موضوع المذكرة،من خلال التفسير والتحليل والبرهنة والإستنتاج دون إبداء الرأي الخاص بالطالب أو التجريح.مع الإبتعاد عن جمع المعلومات بطريقة عشوائية وسردها فقط دون ظهور شخصية الباحث،لأن هذا يتنافى مع طبيعة البحث العلمي.

ثانيا:خصائص مذكرة الماستر.

يرتبط موضوع إنجاز مذكرة الماستر بمسألتين مهمتين هما:

-المذكرة عمل وإنجاز عليمي مكتوب وشخصي يشهد على تمكن الطالب من المفاهيم والأدوات العلمية التي اكتسبها أثناء تحصيله العلمي.

-المذكرة إنجاز أصيل من خلاله يقدم الطالب الإضافة لموضوع بحثه[2]،ومن أهم هذه الخصائص التي يتم ربطها بطبيعة الحال بتخصص العلوم القانونية بصفة عامة وتخصص قانون قضائي على وجه التحديد هي:

---

[1]-نصت **المادة 02**من القرار رقم362المؤرخ في 09جوان2014،الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر بأنه:"تهدف مذكرة الماستر إلى تنمية قدرات المترشح على البرهنة والتفكير العلميين والإستنتاج وشرح نتائج الإحداث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للإستغلال".

[2]-**دربال مديحة**،منهجية إعداد مذكرة،محاضرات موجهة لطلبة ماستر 2قانون الأعمال،جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف،-2-كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2020-2021،ص2.

1-الموضوعية:تتركز في احترام طالب الماستر جانبان أساسيان هما.

أ-حصر الدراسة:بقصد بها تكثيف الجهد في إطار موضوع البحث،بعيدا عن الإستطراد والخروج عن الموضوع مما يسبب تشتيت أفكار الباحث[1]،فيجب على الطالب التركيز مثلا اذا إختار موضوع الإختصاص النوعي للمحاكم التجارية في ظل تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد أن يحصر دراسته بشأن هذه الإشكالية دون الخروج والتوسع في الموضوع لدراسة اختصاص المحكمة الابتدائية

ب-تجريد طالب الماستر من الأفكار والأحكام الشخصية.يجب على طالب الماستر أن يتحلى بالموضوعية في فهم أفكار الغير ولا ينحاز لرأي معين دون الأخر ولا يختزل الأقلام ،فهو يبحث عن حل لإشكالية قانونية علمية مؤيدة بالأدلة والبراهين بعيدة عن التأثيرات الشخصية [2].

2-المنهجية:بعد المعلومات النظرية التي تلقاها طالب الماستر في مساره الدراسي بشأن قواعد المنهجية،عليه أن يحترم هذه القواعد ويطبقها في انجاز مذكرته من خلال تنظيم معلوماته من خلال عرضها عرضا منطقيا سليما،مع انسجام الأفكار وترابطها من خلال استخدامه لمناهج البحث العلمي واحترام الأمانة العلمية وقواعد الاقتباس مع فهم أفكار الغير وإعادة صياغتها أو تلخيصها أو اختصارها.

---

[1]-**خالد بوشمة**،محاضرات منهجية إعداد مذكرة ماستر،موجهة لطلبة الماستر،السداسي الثالث،تخصص،قانون الأسرة،جامعة البليدة،ص25.

[2]-المرجع نفسه،ص26

ثالثا:الصفات الواجب توافرها في طالب الماستر.

يشترط في الباحث الطالب في طور الماستر عند إعداده لمذكرته توفر الشروط .

-توفر الاستعدادات والكفاءة العلمية التي تؤهله وتصقل شخصيته العلمية[1].

-التحلي بالأمانة العلمية.

-التأني وعدم الإستعجال في استصدار النتائج لتأسيس لأحكام صحيحة.[2]

-الإخلاص ويعني الإهتمام بالبحث العلمي .

-الاعتماد على الذات ،لأن البحث تجسيد لشخصية الباحث.[3]

-الإبتعاد عن السرقة العلمية

<u>الدرس الثاني:طبيعة البحث في مذكرة الماستر(تحديد طبيعة ونوع المواضيع محل الدراسة).</u>

أولا:طبيعة البحث في مذكرة الماستر.

إن طبيعة البحث في مذكرة الماستر يتمثل في الوصف والتفسير والتحليل والبرهنة على الفرضيات محل الدراسة ويتجلى هذا من خلال.

-يبحث الطالب في العلاقة بين مفاهيم وظواهر قانونية، تسمى متغيرات البحث.[4]

-دراسة المقارنة،ممكن أن يقتصر طالب الماستر تخصص قانون قضائي دراسته على المقارنة بين القانون الجديد والقديم أي القانون الوطني وممكن أن يقارن بين القانون الداخلي وبعض القوانين المقارنة الأخرى كالقانون المصري أو التونسي .

-البرهنة على فرضيات الدراسة من خلال الرجوع إلى المصادر الأصلية أي التشريع.

---

[1]-**توفيق حكيمي**،محاضرات منهجية البحث العلمي ملقاة على طلبة ماستر،دراسات متوسطية،جامعة باجي مختار،عنابة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2022/2012،ص2.

[2]-المرجع نفسه.

[3]-المرجع نفسه.

[4]-<u>مثال</u>:دراسة العلاقة بين أحكام المسؤولية العقدية والنتيجة المترتبة عنه أي أحكام التعويض ودور القضاء في تقدير هذا التعويض.

مثال:الأثار القانونية للطلاق في قانون الأسرة الجزائري؟،فهنا على طالب الماستر أن يبرهن هل للطلاق أثار؟ماهي؟ وهذا لا يكون إلا من خلال رجوعه إلى أحكام قانون الأسرة في الأحكام المتعلقة بالطلاق.

ثانيا:المراحل الواجب إحترامها عند اختيار موضوع مذكرة الماستر.

تمر عملية إعداد مذكرة الماستر في مجال القانون كما في أي تخصص أخر بعدة مراحل وخطوات متناسقة ومتسلسلة ومتتابعة في تكوين وانجاز هذه المذكرة لا بد على طالب الماستر احترامها والالتزام بها بدقة،ومن أهم المراحل التي تكتسي أهمية بالنسبة لموضوع المذكرة هي مرحلة إختياره ومرحلة جمع الوثائق العلمية له.

1_مرحلة اختيار الموضوع:يقصد بها تحديد القضية العلمية أو المشكل العلمي بدقة كموضوع للبحث والدراسة وتقديم الحل العلمي من خلال استخدم المنهجية وتوظيف المعلومات والتحليل والتفسير لإكتشاف الحقيقة العلمية[1].

أ_ضرورة إجراء بحث بيبلوغرافي أولي:إن الباحث أو طالب الماستر الراغب في إختيار موضوع بحث معين ملزم بإجراء بحث مكتبي أولي بغرض اختيار موضوع معين ممكن أن يكون موضوع لمذكرته،فيطلع من خلال هذا البحث المكتبي على ما كتبه غيره[2]،من كتب خاصة ورسائل ومذكرات ومقالات[3]ليتولد لديه التصور الأولي لإختيار موضوعه وضبط عنوان له.

---

[1]-**باوني محمد**،محاضرات في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية،منشورات مكتبة إقرأ،قسنطينة،الجزائر،الطبعة الأولى،بدون سنة،ص30.

[2]- **عمار بوضياف**، المرجع في كتابة البحوث القانوني،أطروحة دكتوراة،مذكرة ماجيستر،مذكرة ماستر،المقالات القانونية،جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،الطبعة الأولى،1436-2014،ص106.

[3]- وهنا ننصح الطلبة بعدم التركيز على المراجع العامة فقط،بل يجب الإطلاع على المراجع المتخصصة كالمقالات والمداخلات والرسائل والأطروحات التي عالجت موضوع بحثه،حتى يتمكن من فهم جوانب موضوعه وجزئياته فيسهل عليه علهم ضبط العنوان وصياغة إشكالية علمية قانونية دقيقة.

ب_الإطلاع الأولي على المراجع:لا يقوم الباحث في هذه المرحلة بقراءة عميقة للمراجع والمصادر،بل يكتفي بالقراءة السريعة[1] أي بالإطلاع على عناوين الفهارس وملخصات ما توفر لديه من مراجع التي اختارها بشكل أولي،وذلك لغاية إختيار موضوع واحد للبحث .

2- مرحلة جمع المصادر والمراجع وكيفية ترتيبها.بعد التطرق لأول مرحلة من مراحل إعداد مذكرة وهي مرحلة اختيار الموضوع ،تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة البحث عن المراجع والمصادر وترتيبها بحسب أهميتها العلمية وقيمتها القانونية.

تسمى هذه المرحلة بيبليوغرافيا الموضوع،أي مجموع المراجع التي سيعتمد عليها في البحث،وهذه العملية تتطلب مهارة معينة في جمعها،فأول ما يجب أن يعرفه الطالب هو **الكلمات المفتاحية** لبحثه والتي تسمح له بمعرفة المراجع التي لها علاقة بموضوعه[2].

وهي تشمل جميع المصادر والمراجع العلمية الأولية والثانوية والأساسية التي تتضمن جميع المعلومات والمعارف المكونة لموضوع البحث ويشترط فيها التخصص أي ان تكون مرتبطة بموضوع البحث العلمي القانوني[3].

تتنوع الوثائق العلمية فهناك الدوريات والكتب والقواميس والموسوعات العلمية ودوائر المعرفة والمجلات وتقارير الأبحاث العلمية والرسائل

---

[1]- **يقصد بالقراءة السريعة**:ويسميها البعض بالقراءة الكاشفة،يستخدم هذا النوع من القراءة للإطلاع على خطة دراسات سابقة،أو الإطلاع على فهارس الموضوعات،فحين اتصال الباحث بالمكتبة وطلبه لعدد من المراجع ملزم في البداية بإجراء قراءة سريعة لمعرفة مضمون المراجع وممكن أن يساهم هذا البحث البيوغرافي في اختيار موضوع بحث وضبط عنوان له واختيار مراجع بشأنه،انظر،**عمار بوضياف**،المرجع السابق،ص107.

[2]-**عمار عوابدي**،مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الخامسة،2005، ص56.

[3]-عرف الدكتور عبد القادر الشيخلي،البحث العلمي القانوني:بأنه استقصاء منظم لمسائل معينة من نواحي ثلاث وهي:-التشريع،الفقه والقضاء.لمزيد من المعلومات،أنظر،**عمار عوابدي**،المرجع نفسه.

والأطروحات،يمكن تصنيف وترتيب هذه الوثائق العلمية،وفقا لترتيبها وتصنيفها العلمي والهجائي والزمني[1] .

أ- الوثائق الأولية الأصلية المباشرة:هناك نوعان من الوثائق العلمية المباشرة وغير المباشرة فالوثائق المباشرة تسمى بالمصادر وهي التي تشمل كل الحقائق والمعلومات من مصدرها،مثال في مجال التخصص القانوني هي :

-المواثيق القانونية الوطنية والدولية كالدساتير والمعاهدات والقوانين والتشريعات.

-التشريعات بمختلف تدرج القواعد القانونية .(النصوص القانونية المختلفة: الدستور،الاتفاقيات والمعاهدات،القوانين العضوية،الأوامر،القوانين،المراسيم الرئاسية،المراسيم التنفيذية،المراسيم الوزارية،القرارات الإدارية واللوائح، والمنشورات والتعليمات.

- العقود والإتفاقيات الدولية والمعاهدات المصادق عليها رسميا.

- الأحكام والاجتهادات القضائية المنشورة في مختلف المجلات والنشرات القضائية. كمجلة المحكمة العليا[2].

ب- **الوثائق غير الأصلية أو غير المباشرة**:وهي الوثائق الثانوية التي تستمد قوتها العلمية من الوثائق الأصلية وهي تتضمن الحقائق العلمية والمعارف وشروح والآراء الفقهية ويمكن تصنيفها بحسب قيمتها العلمية إلى.

-الموسوعات والمعاجم، مثل الموسوعة الجنائية .

-المطولات،الكامل في القانون التجاري.

-المتوسطات،مثل الوسيط في القانون الدستوري،والوسيط في القانون الإداري.

---

[1]-**بوزبرة سهيلة**،محاضرات منهجية إعداد مذكرة،محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر،تخصص قانون عام،قانون مهن قانونية وقضائية،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2020-2021،ص13.

[2]-**عمار عوابدي**،المرجع السابق،ص57.

-الموجزات، مثل الوجيز في القانون الدستوري.[1]

-الكتب العامة التي تشرح قانونا معينا مثلا، مثل شرح قانون العقوبات الجزائري .

-الكتب المتخصصة، التي تدرس جزئية معينة، مثل مصادر القانون أو عقد البيع.

-المطبوعات الجامعية،هي دروس أو محاضرات قدمت من طرف أساتذة وأعدوها على شكل مطبوعات مختلفة سواء كانت محاضرات متفرقة أو مجموعة في مطبوعة معينة.[2]

-الأطروحات والرسائل والمذكرات،ومذكرات التخرج المختلفة.

-مقالات المجلات المهنية والقضائية (المجلة القضائية للمحكمة العليا،مجلة مجلس الدولة، نشرة القضاة، مجلة الموثق، مجلة المحضر القضائي، مجلة المحامي، مجلة النائب، مجلة الفكر البرلماني ... إلخ).[3]

-المجلات العلمية المحكمة، مقالاتها تخضع للقراءة والتحكيم من طرف خبراء متعددين، (مثل مجلة الحقوق الكويتية، ومجلة الفقه والقضاء السورية، مجلة القانون والاقتصاد المصرية، مجلة العلوم القانونية والإدارية الجزائرية ... إلخ).[4]

-مقالات الملتقيات العلمية، تنشر على شكل كتب،أو تنشر في الأنترنات،أو تسلم في شكل أقراص مضغوطة.

-المواقع الالكترونية[5].

---

[1]-**عمار عوابدي**، المرجع السابق،57.

[2]-**سقلاب فريدة**،محاضرات في منهجية العلوم القانونية،موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق،جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق للتعليم الأساسي،2017-2018،ص25.

[3]- **عمار عوابدي**،المرجع نفسه،ص58.

[4]-المرجع نفسه.

[5]- المرجع نفسه،ص60.

ثالثا:تقييم (المطلوب):إليكم العناوين الآتية.

-أنواع السندات التنفيدية في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

-الأموال القابلة للحجز التنفيذي في التشريع الجزائري.

-الإختصاص النوعي للقاض الإستعجالي في القضايا العقارية.

-إختر عنوان من هذه العناوين وقم بالبحث وتجميع مختلف المصادر والمراجع المتعلقة بالعنوان،ثم رتب قائمة المصادر والمراجع وفقا للقيمة العلمية والقانونية.

رابعا: الشروط الواجب توفرها في موضوع مذكرة الماستر.

إلى جانب الشروط المشار إليها في القرار 2014/662،يتعين على الطالب مراعاة رباعية البحث المقدسة وهي،قيمة البحث وزمن إنجازه وتوفر المراجع،وإمكانيات الباحث ويوازن بينها بدقة.[1]

1-**مراعاة الطالب عوامل اختيار الموضوع**:وهي إما عوامل ذاتية[2]،فضلا عن احترام العوامل الموضوعية،كالقيمة العلمية لموضوع البحث والعملية،أي الفائدة المرجوة من البحث داخل المجتمع من الناحية التطبيقية.أو عوامل الموضوعية في اختياره لموضوع مذكرته،ومن أهم هذه المعايير الموضوعية هي القيمة العلمية

---

[1]- **خالد بوشمة**،المرجع السابق،ص4.

[2]- **يقصد بالعوامل الذاتية**،هيالعوامل والمعايير المتصلة بشخص الباحث ونفسيته واستعداده العلمي وتخصصه ولغة الكتابة والمركز الوظيفي والمهني والتكوين الفكري والظروف الإجتماعية والإقتصادية،يجب احترام هذه الرغبة من طرف الاستاد المشرف والمؤسسات التعليمية،لأن الرغبة النفسية تحقق الإرتباط النفسي بين الباحث وموضوع بحثه،ومن بين أنواع القدرات والإستعدادات والملكات الذاتية للباحث التي تجعله قادرا على مواصلة بحثه والدراسة والتعمق فيه هو القدرة على فهمه وتحليله وتفسيره والربط بين مختلف أجزائه والمقاربة بين مختلف الأراء والحجج والإستنتاج،انظر،**باوني محمد**،محاضرات في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية،جامعة تبسة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،منشورات مكتبة إقرأ،قسنطينة،الجزائر،،الطبعة الأولى،2011،ص31.

للموضوع.[1] وأهدافه العلمية والعملية[2] ومكانته[3] ومدى توفر الوثائق العلمية له

2-**الجدة والإبتكار**:أي أن يضيف معارف جديدة فلا يكون منقولا أو تكرارا،إلا أن ذلك لا يعني أن لا يكون الموضوع قد تمت معالجته من قبل،ولكن ينبغي أن تأتي المعالجة بمساهمة جديدة من زاويتين؛ شكلية وموضوعية [4].

لا يشترط الابتكار والإبداع في بحوث الماستر لأن الهدف منها هو إكتساب الباحث أي الطالب لأليات وأدوات البحث،فيتدرب على التحرير وتنظيم المعلومات وعرضها،ويتعلم كيفية التعامل مع المصادر والمراجع[5]،وهذا عكس أطروحات الدكتوراة أو رسائل الماجيستر.

3-أن يكون موضوع المذكرة محددا:يقصد بتحديد موضوع البحث، أن لا يكون واسعا فضفاضا ولا ضيقا محصورا.أي على طالب الماستر تجنب المواضيع الواسعة التي لا يمكنه التحكم فيها خاصة في ظل إنجاز المذكرة في فترة زمنية فيفضل في بحوث الماستر أن تتناول جزئية بسيطة يتولاها الباحث بالدراسة حتى تسهل عليه عملية التحكم في الموضوع.[6]

---

[1]-يقصد بمعيار القيمة العلمية للموضوع في نطاق العلوم القانونية،هي دراسة احد موضوعات التي ينظمها القانون العام أو الخاص من أجل تطوير القيمة العلمية للأبحاث القانونية ومواكبة تطور القواعد القانونية للوصول إلى حل لمختلف المشكلات القانونية على المستوى العملي،وتقديم الحلول المناسبة قضائيا وتشريعيا وفقهيا،أنظر،**عمار عوابدي**،المرجع السابق،ص25.

[2]-من العوامل والمعايير الموضوعية المؤثرة في عملية اختيار موضوع البحث هي تحديد أهدافه العلمية والعملية التي يصبو الباحث الى تحقيقها وعلى طالب الماستر إبراز وتبيان هذه الأهداف في مقدمة مذكرته،وتحديد طالب الماستر لأهداف بحثه هو تبيان للنتيجة المراد الوصول اليها من خلال اختيار هذا الموضوع..

[3]-تتحكم نوعية ومكانة البحث العلمي وقيمته العلمية في عملية اختيار موضوع البحث وإنجازه من بين أنواع البحوث الأخرى وهذا بحسب القيمة العلمية لكل موضوع سواء مدكرة تخرج أو رسالة ماجيستر أو أطروحة دكتوارة وبحوث التأهيل العلمي للحصول على الترقية وكل هذه العناصر لها دخل في اختيار موضوع البحث،انظر،**باوني محمد**،المرجع السابق،ص41.

[4]- **غازي عناية**،إعداد البحث العلمي،ليسانس ،ماجيستر،دكتوراة،دار الشهاب،باتنة،الجزائر،الطبعة الأولى،1985،ص154.

[5]-**بوزبرة سهيلة**،المرجع السابق،ص18.

[6]- **توفيق حكيمي**،المرجع السابق،ص1، **وهذا حسب المثال:اختيار موضوع السندات التنفيدية ،ثم أقوم بتحديد المرجو من دراسة هذا الموضوع :أنواع السندات التنفيدية في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية.**

4-أن تكون فكرة البحث واضحة:ينبغي أن تكون فكرة البحث واضحة في ذهن الطالب يعرف حدودها، ويلم بجميع جوانبها،فيجب أن يعرف الباحث الإشكالية التي تم من أجلها اختار الموضوع،والحلول والنتائج التي يأمل التوصل إليها،ويستلزم ذلك اختيار الباحث لموضوع بحثه بعد قراءة جيدة ومتأنية[1].

5-أن يكون موضوع مذكرة في نطاق تخصص الطالب(معيار التخصص).يجب أن يندرج موضوع بحث مذكرة الماستر ضمن الحقل الأكاديمي،فلا يمكن لطالب تخصص قانون القضائي أن يختار موضوع في القانون الجنائي أو قانون الأعمال.

6-أن يكون موضوع المذكرة مما يمكن تغطيته بالمراجع: أي أن يمكن تغطية الموضوع بالمادة العلمية.سواء المصادر والمراجع (التشريع،القضاء،الفقه).

[1]- عمار بوضياف،المرجع السابق،ص73

المحور الثالث:أجزاء مذكرة الماستر.

تشتمل مذكرة الماستر من عدة أجزاء أو عناصر متكاملة تجعلها كيانا واحدا متى تم البحث وفق منهجية علمية وشروط موضوعية،وهذه الأجزاء والأقسام يطلق عليها مصطلح هيكل البحث وبناؤه العلمي،وتتضمن:عنوان البحث،مقدمته،متن البحث،الخاتمة،الملاحق،قائمة المصادر والمراجع، والفهرس،سنتناول كل جزء .

لا نريد الخروج عن المألوف وعن مختلف الكتابات ومراجع منهجية البحث العلمي أو المنهجية العلمية التي تناولت مراحل إعداد البحث العلمي،لكن وبنوع من التخصص وباعتبار هذه المطبوعة موجهة للطلبة كحلقات في مقياس منهجية إعداد مذكرة ماستر لا بأس أن نتطرق مباشرة الى أجزاء مذكرة الماستر بنوع من التفصيل مع تبيان مدى ارتباط كل جزء من أجزاء المذكرة بمراحل إعدادها وهذا كالأتي بيانه.

الدرس الأول:عنوان المذكرة.

تكتسي مشكلة تحديد وصياغة وضبط العناوين خاصة العنوان الرئيسي لموضوع أي بحث علمي بما فيها عنوان مذكرة الماستر في ميدان العلوم القانونية تحديا وأهمية بالغة باعتبار أن العنوان يعكس صورة البحث وإشكاليته القانونية،فيكون بمثابة هويته أو إسما له.إذن هو دليل الموضوع أو الفكرة الرئيسية له.لهذا يتعين على الباحث عند اختيار العناوين أن يلتزم بقواعد المنهجية العلمية في ضبط وصياغة العنوان من جهة ومن جهة أخرى يجب على الباحث أو الطالب في طور الماستر أن يحترم بعض مراحل إعداد البحث العلمي التي تسبق مرحلة صياغة العنوان وضبطه كمرحلة إختيار موضوع البحث،ومرحلة القراءة الإستطلاعية لمختلف الفهارس وخطط الدراسات.

أولا:ضبط عنوان المذكرة.

يمر طالب الماستر بمرحلة صعبة،تتمثل في مرحلة صياغة العنوان،فنجده يغير ويقلب في كل مرة عنوانه ومصطلحاته،إلا أن يهتدي للعنوان الذي استقر عليه بعد موافقة الأستاد المشرف[1]،وحتى يتفادى الباحث انتقادات لجنة المناقشة عليه مراعاة الشروط التالية في صياغته لعنوان مذكرته

1-الشروط الموضوعية لصياغة وضبط عنوان المذكرة.كما أشرنا سابقا تتظافر مراحل عديدة سابقة لصياغة وضبط عنوان المذكرة،فإحترام هذه المراحل من شأنه تمكين الطالب من احترام الشروط الموضوعية لصياغة عنوان مذكرته،تتمثل هذه الشروط في:

أ_أن لا يكون العنوان عاما مطلقا:على الباحث تجنب المواضيع العامة المطلقة التي من شأنها أن ترهق كاهل الباحث دون الوصول الى نتائج دقيقة مرضية،فطالب الماستر يجب عليه التركيز على جزئيات دقيقة وقانونية خاصة بعد تطور حركة البحث العلمي القانوني.[2]

ب_أن يرتبط عنوان البحث بالإختصاص:وهذا جانب موضوعي،فلا يحق لطالب ماستر تخصص قانون قضائي إختيار موضوع يتعلق بالقانون الإداري أو الجنائي.

ج_أن يتعلق عنوان البحث بالمواضيع القانونية الحديثة.إن القواعد القانونية في تغيير بإستمرار،لهذا على الباحث أو طالب الماستر أن يختار عنوان يتماشى وهذا التطور والتعديل في القواعد القانونية .

---

[1]- عمار بوضياف،المرجع السابق،ص75.

[2]-فمثلا لا يصح أن يكون الموضوع يحمل عنوان،التنفيد الجبري أو وسائل الإثبات .

د_**إبراز حدود الدراسة القانونية**:يختار عادة الطالب في طور الماستر عناوين ويتركها غير محددة أبعاد الدراسة بمعنى عدم تحديده للظرف المكاني والزماني للموضوع،

كأن يصيغ عنوان **النظام القانوني لعقد الكفالة دون تحديد في أي تشريع وفي ظل أي قانون**.فكان من الأجدر أن يصاغ العنوان واضح الحدود إطار الدراسة[1].

2_**الشروط الشكلية لصياغة عنوان المذكرة**:هناك بعض الشروط الشكلية المتعلقة بصياغة العنوان وضبط كلماته المفاتحية وصفت بالشروط الشكلية منها

أ_**أن يكون العنوان قصيرا**:فلا يصح صياغة العناوين الطويلة والمركبة.

ب_**أن لا يكون العنوان في شكل جملة استفهامية ولا في شكل جملة تعجبية**.

ج_**أنيتضمن العنوان المصطلحات القانونية**:يجب على الباحث عند صياغته للعنوان أن يتوخى استخدام المصطلحات القانونية التي استخدمها المشرع الجزائري دون سواه.[2]

د-أن لا يكون عنوان المذكرة مركبا أو طويلا.

هـ-أن يحتوي عنوان البحث على متغيرات الدراسة:ونقصد بها المتغير الثابت وهو السبب والمتغير المستقل وهو النتيجة[3]،

3-عناوين البحث الفرعية:بعد ضبط العنوان الرئيسي للمذكرة يمكن أن تتولد في ذهن الطالب عناوين فرعية تحمل إشكالات قانونية جزئية ،يراعي طالب الماستر الشروط التالية في صياغتها.

---

[1]-**مثال**:النظام القانوني لعقد الكفالة على ضوء أحكام قانون الأسرة الجزائري..

[2]- **فمثلا**:نستخدم مصطلح الرجوع الى بيت الزوجية وليس بيت الطاعة،ونقول قانون الإجراءات المدنية والإدارية وليس قانون المرافعات،ونقول القسم العقاري وليس المحكمة العقارية...الخ.

[3]- **مثال**:الأليات القانونية لحماية الوقف في التشريع الجزائري،فالوقف هنا المتغير الثابت أي السبب ،أما المتغير المستقل فهو الأليات القانونية.

-أن ترتبط العناوين الفرعية بالعنوان الرئيسي ولا تخرج عن إطاره.

-أن تكون واضحة وبسيطة غير مركبة.

-أن تكون ظاهرة كعناوين في خطة البحث.

ثانيا:إرتباط عنوان المذكرة بالإشكالية الرئيسية.

تعتبر الإشكالية من أهم العقبات التي يواجهها الكثير من الباحثين والطلبة، ،فعدم تمكنهم من تحديدها وصياغتها بطريقة منهجية سليمة من أهم أسباب عدم تحكمهم في الموضوع .

لذا تشكل الإشكالية العمود الفقري لكل بحث علمي،لذلك يجب أن تكون واضحة من حيث المفاهيم والمصطلحات القانونية المستخدمة.كما يشترط إرتباط الإشكالية بعنوان البحث أو المذكرة.

1-**مفهوم الإشكالية:**تعرف الإشكالية على :"أنها قضية عامة ومعقدة تحتاج إلى توضيحات ،وإجابات يتم صياغتها على شكل جمل استفهامية مركبة على نحو يشمل العنوان ومتغيراته،ولصياغتها يجب الإطلاع على العديد من المعارف والدراسات والخبرات العلمية".[1]

أما المشكلة أي التساؤلات فهي:"قضية أقل شمولا تخص صاحبها على الأغلب،إذ يقع في حيرة من أمر ما ويبحث عن حلول لهذه القضية." [2] أو هي عبارة عن صعوبة تحتاج إلى حل،قد تكون في شكل سؤال بسيط يحتاج إلى جواب.

---

[1]-**مراح أحمد**،منهجية إعداد مذكرة التخرج،محاضرات موجهة لطلبة ثانية ماستر،تخصص القانون القضائي،السداسي الثالث،جامعة مصطفى أسطنبولي ،معسكر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،السنة الجامعية:**2022/2021**،ص3.

[2]-المرجع نفسه.

وكما عرفها البعض فهي عبارة عن موضوعات ومجالات وأفكار البحث أي المقومات الأساسية التي تحدد وتبلور المعالم الرئيسية لخطة البحث ولا توجد طريقة واحد لوضع الإشكالية،لكن يفضل وضعها في شكل سؤال.[1]

فالإشكالية موضوع أي بحث علمي في مجال العلوم القانونية تسمى إشكال أو سؤال قانوني يعالج ظاهرة أو موضوع قانوني للوقوف عند تحليل القواعد القانونية من حيث فهمها أو تحليلها أو تقييم مدى نجاعتها أو صعوبات تطبيقها.

2- مصادر تصور الإشكالية وربطها بعنوان البحث:يستطيع الباحث بما فيه طالب الماستر الإستعانة بعدد من المصادر التي تساعده على تصور الإشكالية،وهي كالأتي.

أ-تخصص الباحث:يعد التخصص المصدر الأهم في عملية انتقاء إشكالية بحثه،إذ أنه ويوفر له مشكلات كبيرة تعتمد على البحث والتقصي.[2]

ب-مجال العمل:يوفر أيضا مجال العمل للباحث أو الطالب اذا كان موظفا مثلا فرصا لإكتشاف بعض الإشكالات العملية التي تحتاج الى دراسة وتحليل.

ج-الدراسات السابقة: يستطيع الباحث الإستعانة بالدراسات السابقة حول الموضوع المراد دراسته،فقد تساعده في وضع أسئلة معمقة حول موضوعه وتحديد الثغرات التي لم يتم دراستها بعد[3]،لذا على طالب الماستر أن يختار الدراسات السابقة بعناية،وأن يمتلك القدرة على تفسير المعلومات التي يحصل عليها من تلك الدراسات.

---

[1]-**عمار بوحوش،محمد محمود الذنيبات**،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999،ص44.

[2]- المرجع نفسه ،ص45.

[3]-**مراح أحمد**،المرجع السابق،ص04.

د-القراءات النقدية:تعد من الطرق الناجحة في اختيار الموضيع وضبط اشكالية لها،خصوصا الدراسات النظرية،حيث يستطيع الطالب القراءة في الدراسات السابقة ضمن تخصصه بشكل دقيق وناقد من أجل تحديد الثغرات التي تحتاج إلى دراسة.[1]

ج-الخبرة الشخصية:يفتقر طالب الماستر الى الخبرة الشخصية الواسعة في الإطلاع على الدراسات السابقة والمراجع،لهذا من الأحسن الإتصال بالأستاد المشرف المؤطر حتى يتمكن من ضبط اشكالية تتوافق مع عنوان مذكرته .

د-حلقات البحث:يمكن لطالب الماستر أن يحضر حلقات البحث المتعلقة بمناقشة متطلبات التخرج المتنوعة والأبحاث تحت إشراف اساتذة مشرفين وخبراء [2]،في زيادة قدرته على اختيار المواضيع التي تحتاج الى دراسة،وقد يستفيذ الطالب منهم في توجيهه نحو عدد من الإشكاليات التي تحتاج دراسة وتعمق وتوجيهه نحو المصادر والمراجع ذات العلاقة بالبحث.

هـ-المؤتمرات والندوات:يتوجب على طالب الماستر الحضور إلى مختلف الندوات والملتقيات والاستماع للمناقشات التي تنجز من قبل اساتدة مختصين والاستفادة من المداخلات العلمية التي تتعلق بموضوع المؤتمر،لأن ذلك يساعده على صياغة عنوان جيد يرتبط بإشكالية رئيسية تستحق البحث.

---

[1]-**عبد الحي يجي**،ملخص أعمال موجهة في مقياس منهجية اعداد مذكرة ،سنة ثانية ماستر قانون عام،جامعة محمد الصديق بن يجي،جيجل،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2020-2021،ص07.

[2]- المرجع نفسه،ص8.

3-القواعد الأساسية في تحديد الإشكالية:يعد تحديد وصياغة الإشكالية أولى مراحل البحث العلمي الأساسية،حيث يقوم الباحث بصياغتها علميا وفهمها وإدراك العلاقة بين متغيراتها مما يسهل تفسيرها وتحليلها[1].

إذن يمكن اعتبار الإشكالية بمثابة المحرك الأساسي الذي يرشد الباحث أثناء كتابة بحثه وتحديد خطواته،كإختيار العينة وصياغة الفرضيات البحثية،وعليه فإن الصياغة السلمية للإشكالية وجعلها مرآة عاكسة للعنوان يساعد الباحث على التركيز أكثر بموضوع بحثه والإلمام به وحصره حول المتغيرات التي تفيده.[2]ومن أهم قواعد تحديد الإشكالية :

أ-وضوح موضوع البحث في ذهن الباحث.يعد أمرا مهما اختيار بحث ضمن اختصاص الباحث،الأمر الذي يجعله قادرا على فهم الموضوع وامتلاك المعلومات الكافية حوله[3].

ب-تحديد إشكالية البحث العلمي:تؤكد هذه القاعدة على أهمية تحديد مشكلة البحث وصياغتها في شكل علمي،يساعد تحديد العلاقة بين متغيرات البحث على صياغة الإشكالية بشكل واضح وبما يعبر عن أفكار الباحث[4] .

ج-شرح المصطلحات:تحتوي أية إشكالية على مصطلحات تحتاج من الباحث أن يشرحها بشكل يجعلها أكثر وضوحا في ذهن اي شخص قد يطلع على المذكرة.

2-مراحل بناء الإشكالية:يجب على طالب الماستر قبل البدء بمراحل بناء الإشكالية اجراء خطو أساسية وهو تحديد السؤال الذي سينطلق منه،أو ما يعرف بالسؤال

---

[1]-**عبد الحي يحي**،المرجع السابق،ص08.

[2]-**مراح أحمد**،المرجع السابق،ص10.

[3]-المرجع نفسه.

[4]- **عبد الحي يحي** ،المرجع نفسه.

العام للبحث وصياغته،حيث يتم صياغة الإشكالية في شكل سؤال رئيسي يشير الى وجود مشكلة علمية قانونية تحتاج الى بذل مجهود لايجاد حل لها[1].

يجدر بالباحث بصفة عامة وطالب الماستر أن يصيغ إشكالية لغويا بصيغة الإستفهام موضحا وجود شيئ ينتظر الإجابة،وبعد صياغة ا إشكالية بهذه الطريقة تصبح جاهزة للبحث والدراسة،ويمكن في هذا الصدد اختيار الطالب والإستعانة بالصيغ الإستفهامية مثل ،كيف؟،لماذا؟ هل؟ من؟ وغيرها من الصيغ.[2]

تمر عملية بناء الإشكالية بثلاث مراحل تأتي مباشرة بعد تحديد سؤال الإنطلاق .

أ-المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يضبط الباحث أفكاره حول الموضوع الذي يبحث فيه ،ويحدد مدى التشابه والإختلاف مع توضيح الإطار النظري الذي يستند عليه لدعم أرائه ووجهات نظره،ويستطيع أن يعبر عنها بشكل علني أو ضمني.

ب-المرحلة الثانية:يتم بناء الإشكالية في هذه المرحلة وهذا من خلال قيام الطالب بتصور إشكاليته الجديدة،من إطار نظري تم اكتشافه من أبحاث مختلفة.[3]

ج-المرحلة الثالثة:تسمى هذه المرحلة بمرحلة تدقيق الإشكالية ويوضح الباحث من خلالها أسلوبه في عرض المشكلة وكيفية حلها،ويكون ذلك من خلال عرض لأهم المصطلحات في الإشكالية وتوضيح الإقتراحات الموضوعة للإجابة عن سؤال الإنطلاق ضمن بناء مفاهيمي يوضح العلاقة بين متغيرات الموضوع.[4]

المطلوب:ما رأيك في هذه المواضيع،استخرج عناوين منها وإطرح الإشكال القانوني.

-الوقف.

- الكفالة.

---

[1]-عبد الحي يحي،المرجع السابق،ص9.

[2]-المرجع نفسه،ص9.

[4]-المرجع نفسه.

[5]-المرجع نفسه.

-عقد البيع.

2/من خلال الإطلاع على المذكرة المرسلة بعنوان:المنازعة في تعويض الأضرار المادية

1/ما رأيك في موضوع المذكرة.

2هل تتوافر في عنوان المذكرة عناصر وخصائص العنوان الجيد للبحث.

3/استخرج أهم أسباب اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية.

3/استخرج إشكالية الدراسة وهل تتوافر على الشروط العلمية لطرح الإشكال القانوني.

الدرس الثاني:المقدمة .

ننبه طلبتنا الأعزاء أن المقدمة هي أول ما يقرأ وأخر ما يكتب[1]،لكن لا أس أن يكتب الطالب مشروع مقدمة،فالمقدمة لا تحرر مرة واحدة،وفي بداية البحث،بل ينصح بتحريرها مع الخاتمة، فيحبد بعد انتهاء الطالب من كل أجزاء بحثه يتعين عليه ضبط محاور وعناصر مقدمته،لأن التحرير المبكر للمقدمة من شأنه أي يوقع الباحث في الخطأ،لأن الطالب لم يلم إلماما واسعا دقيقا بموضوع بحثه ولم يسيطر عليه بعد.

أولا:تعريف المقدمة.

تعتبر المقدمة الجزء الثاني من أجزاء مذكرة الماستر بعد العنوان،فهي بمثابة بوابة للموضوع تهيئ القارئ لفهم الأفكار العريضة للموضوع ،وبالتالي تحفز المقدمة الهمة لقراءة البحث،أو تركه،فهي التي تقدم للقارئ فكرة عن نوايا الكاتب وعن الغاية من معالجة هذا الموضوع،مع إبداء الأسباب الرئيسية التي دفعته للبحث [2].

---

[1]-**فضيل دليو**،دراسات في المنهجية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995،ص32.

[2]- **عمار بوحوش**،المرجع السابق،ص92.

فالمقدمة إذن هي الوسيلة دراسة مستقلة وهامة كونها تبين الروابط بين أبواب وفصول البحث،تطرح فيها خطة البحث،وتبرز الأساس الذي بني عليه البحث،وعادة ما تخصص للتعريف بالموضوع المعالج ونطاقه وأهميته والفائدة القانونية منه.دون الإطالة في عرض الأفكار[1].فالمقدمة هي المدخل العام والشامل والدال على افاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة،بصورة مركزة وموجزة ومفيدة في نفس الوقت.

يتقيد طالب الماستر في إعداده لمقدمة مذكرته بالعناصر التي تتكون منها المقدمة،خاصة العناصر الإجبارية منها كأهمية الموضوع،طرح الإشكالية الرئيسية،المنهج المتبع في الإجابة على الإشكالية ،عرض تصميم وخطة البحث.

إذن لمقدمة أي بحث علمي،بما فيها مذكرة الماستر مكانة مميزة وأهمية خاصة ،إذ تعد أهم أجزاء البحث العلمي تركيزا من طرف الأساتذة المناقشين والخبراء نظرا لقيمتها العلمية وموقعها في سلم التنقيط.

ثانيا:عناصر المقدمة.

تحتوي مقدمة البحث العلمي القانوني على جملة من العناصر،يجب التقييد بها وإلا اعتراها النقصان.وفي حقيقة الأمر نجد أن مختلف كتابات المنهجية اختلفت في تحديد عناصرها،وهذا لإختلاف تخصصات أصحاب المؤلفات،إذ ذهب البعض أنه من عناصر المقدمة توجيه الشكر،وتحديد الجهد المبذول.[2]

---

[1]-**صالح طليس**، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، صيدا، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص138

[2]-وفي هذا الصدد يري الدكتور غازي عناية،لا ينبغي ذكر الجهد المبذول في المقدمة البحوث القانونية،فكل بحث أي كان تخصصه يستوجب جهدا فكريا وتنقلا وحركات ونفقات،لمزيد من المعلومات انظر،**غازي عناية**،المرجع السابق،ص45.

لكن خلاف ذلك ذهب رأي أخر مؤكدا أن مقدمة البحث لا علاقة لها بالشكر والثناء،وإن ذكرت تخصص لها الصفحات الأولى من البحث عادة ما تكتب بعنوان الشكر والإهداء .[1]

ممكن إسقاط عناصر مقدمة البحث العلمي على عناصر مقدمة مذكرة الماستر،ويمكن تقسيمها إلى عناصر إجبارية أي ثابتة لا يمكن الاستغناء عنها ،فلا يمكن أن نتخيل مقدمة بدون الإشارة إلى أهمية الموضوع مثلا،أو إشكاليته أو المنهج المتبع والتصميم أي الخطة المتبعة للإجابة على الإشكالية.

لكن هناك من العناصر الإختيارية التي يمكن لطالب الماستر أن يتجاوزها ولا يذكرها في مقدمة مذكرته،كالإشارة إلى الدراسات السابقة أو ذكر صعوبات البحث.وسنذكر أهم العناصر الإجبارية التي يجب أن تذكر في المقدمة [2].

1-التعريف بموضوع البحث أو مدخل تمهيدي لموضوع البحث:نقصد بها تمهيد للموضوع، ويعد هذا التمهيد أول جزء من أجزاء مقدمة المذكرة ينبغي على الطالب إبرازه كالتعريف به مثلا وبتطوره التاريخي القانوني وبيان للمشكلة البحثية موضوع الدراسة،[3]لأن القارئ يجهل الموضوع لذا وجب التعريف به وإبراز حدوده وأهميته العلمية من زاوية نظرية وأخرى عملية إن كان للموضوع شـــق

---

[1]-**عمار بوضياف**،المرجع السيابق،ص110

[2]-ملاحظة: على الطالب مراعاة العناصر الإجبارية في المقدمة ويجب أن يذكرها بالترتيب،لكن له الخيار في أن يكتبها في شكل عناوين أو فقرات .**مثال:** 1-أسباب أختيار الموضوع:.....

2 -أهمية الموضوع:.....

أو يكتب في شكل فقرات،**مثلا**: ومن بين أسباب إختيار هذا الموضوع ،هي أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

[3]-**أمينة علالي**،دروس في منهجية البحث العلمي ،حلقة،ألقيت على طلبة ماستر القانون الجنائي والعلوم الجنائية،السنة الثانية ،السداسي الثالث،جامعة باجي مختار عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق،2021،2020.،ص02.

تطبيقي،[1] وهذا دون الإطالة والإسهاب في ذلك.[2]

2-دوافع إختيار الموضوع:على طالب الماستر توضيح للقارئ دوافع إختياره لموضوع بحثه بالتحديد المرتبطة بالعنوان المضبوط وتتعلق هذه الدوافع بالدوافع الذاتية[3] والموضوعية[4]،وعلى الطالب أن لا يطيل ويطنب في عرض دوافع إختيار موضوعه بحثه،وعليه بالدقة في اختيار المصطلحات الواضحة والمركزة.

3-ذكر الأهمية العلمية والعملية للدراسة:ترتبط أهمية موضوع البحث بذكر الطالب أو الباحث للأهمية العلمية أي النظرية لموضوع بحثه والأهمية العملية أي التطبيقية،فكل ظاهرة قانوية محل دراسة لها من الأهمية العلمية والعملية بمكان على الباحث توضيحها في مقدمة بحثه.

4-ذكر الأهداف العلمية والعملية:من بين عناصر المقدمة تحديد أهداف البحث،فلا يقتصر على تبيان أهمية الموضوع من الناحية العلمية والعملية[5]،بل

---

[1]-**عمار بوضياف**،المرجع السابق،ص112.

[2]-**ملاحظة**:يجب عدم الإطالة في عناصر المقدمة خاصة بالنسبة لطلبة الماستر ،فمثلا التمهيد للموضوع من الأفضل أن لا يتجاوز الفقرة أو الفقرتين وبصورة موجزة ودقيقة.

[3]-فعلى سبيل المثال لو اختار طالب الماستر موضوع:**المحكمة التجارية**،يتعين عليه الكشف عن سبب إختيار هذا الموضوع بدقة في فقرة أو فقرتين مثلا بالتركيز مثلا على النظام القانوني للمحكمة التجارية،كإختصاصها ،تشكيلتها ،مع تبيان الدافع الذاتي الشخصي أي الرغبة والميول على دراسة هذا الموضوع الحديث،وقد يكون الدافع الذاتي كون الطالب موظف بأمانة ضبط أحدى المحاكم وأراد أن يوظف معلوماته التطبيقية في عمل علمي نظري.

[4]-أما بالنسبة للدوافع الموضوعية فيجب أيضا على الطالب تبيانها ففي المثال السابق المتعلق **بالنظام القانوني للمحكمة التجارية في ظل التعديل الجديد**،فيركز الطالب على الجانب الموضوعي لموضوع البحث،والمتمثل في كثرة وتشعب وازدياد المعاملات التجارية واتصالها بالجانب الإقتصادي للدولة جعل المشرع يستحدث وينشأ محاكم تجارية نيابة عن الأقطاب المتخصصة.

[5]- هناك فرق بين الأهمية والأهداف،فعلى الطلبة التفريق بين المفهومين بالرغم من أن كل منهما يتناول الموضوع من الجانب العلمي والعملي،لكن الفرق بينهما يكمن في أن اهمية الموضوع تتعلق بموضوع البحث فقط سواء أهميته من الناحية العلمية والإشكالات القانونية التي يطرحها،أو من الجانب التطبيقي العملي .

أما الأهداف،فتتعلق بالأهداف التي يحددها الباحث أو الطالب من خلال اختيار إشكالية معينة فهو يصبو الى تحقيق هدف علمي من خلال موضوعه وهدف عملي أيضا.

يكشف ويوضح الطالب في مقدمة مذكرته أهدافه العلمية والعملية[1].

5-إشكالية البحث:تبرز الإشكالية الرئيسية للبحث كعنصر مهم جدا في مقدمة أي بحث،مهما كان نوعه،وتأخد الإشكالية القانونية حيزا مهما جدا في مقدمة البحوث القانونية،فتظهر في شكل تساؤل وغموض يريد الباحث إزالته وتوضيحه،والإجابة عليه،من خلال اعتماد خطة معينة والإعتماد على مناهج تتلائم مع طبيعة الموضوع والإشكالية .

فالإشكالية الرئيسية عبارة عن تساءل كبير مركزي يستحق الإعتناء به وتقديمه في شكل أطروحة دكتوراة أو مذكرة ماجيستر أو الماستر،ولا عيب أن تقسم الإشكالية الرئيسية في البحث إلى إشكالات صغرى.وننبه هنا بعدم المبالغة في طرح الإشكالات الفرعية حتى لا تذوب الإشكالية الرئيسية وتحجب،ثم أن الطرح المتتالي للإشكاليات الفرعية في شكل نقاط كثيرة وتساؤلات من شأنه أن يشتت القارئ،ويشتت الباحث أيضا[2].

ومن المفيد الإشارة أن ننبه طلبة الماستر أنه ليس هناك طريقة واحدة ومجمع عليها ومعلومة ودقيقة لصياغة ووضع إشكالية المذكرة،لذا فإن الباحث وبحكم عشرته العلمية للموضوع،وبحكم رصيده المعرفي والاستفادة من إرشادات المشرف،يملك كل الإمكانيات العلمية بغرض تحديد إشكالية البحث وإبرازها في

---

[1]-**مثال** لو اختار الطالب موضوع،النظام القانوني للمحكمة التجارية المتخصصة في ظل تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية،فهنا مثلا يحدد أهدافه العلمية من خلال التعريف بالمحكمة كجهاز قضائي جديد ويبين إختصاصها ونوع القضايا التي تفصل فيها وتبيان مزاياها أو عيوبها،وهذا من شأنه إثراء المكتبة القانونية لأنه موضوع جديد.

كما يمكن للطالب أن يحدد أهدافا عملية من خلال اختيار هذا الموضوع،فيركز على مدى نجاعة ودور هذه المحاكم في الفصل في المنازعات التجارية،فيجمع بين الشقين النظري والتطبيقي للدراسة..

[2]-أنوه هنا طلبة الماستر بالإكتفاء بطرح الإشكالية الرئيسية فقط في المقدمة،وطرح باقي الإشكاليات الفرعية في مواضع أخرى من المذكرة كمقدمات الفصول والمباحث والمطالب...الخ.

مقدمة بحثه،ويسهر كل مرة على ضبط إشكاليته.[1]ومن موصفات الإشكال القانوني.

-من الأفضل صياغة الإشكالية في شكل سؤال رئيسي.

- وضوح الإشكالية ودقتها.

-أن تكون مختصرة.

-أن تكون للإشكالية علاقة مباشرة بموضوع البحث وعنوانه.

-أن يتم الإجابة على الإشكالية على مدار صفحات البحث وفي أجزاء الخطة.[2]

6-ذكر المنهج أو المناهج المتبعة:كما أشرنا إليه سابقا،يعرف البحث العلمي بأنه:"التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها".[3]

وعرف البحث العلمي أيضا بأنه:"نشاط علمي منظم،وطريقة في التفكير،وأسلوب للنظر في الوقائع،يسعى إلى كشف الحقائق،معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الإرتباط بين هذه الحقائق،ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية،وهكذا فإن البحث العلمي يثير الوعي ويوجه الأنظار نحو مشكلة ربما لا يكون للحصانة أي دور يستوجب أن تثار بطريقة أخرى."[4]

---

[1]-لا حرج على الباحث عند إعداد مشروع مقدمته أن يضع إشكالية أولية وقد تكون بسيطة،ثم يعمل على ضبطها وتغييرها حتى تظهر في شكلها النهائي فتكون دقيقة في ألفاظها وواضحة في معانيها،مع ضرورة ارتباطها بعنوان البحث.

[2]-يجب أن لا تحتوي الإشكالية الرئيسية على أي ملامح للإجابة عنها،فبعض الطلبة يحاولون شرح إشكاليتهم فيقدمون إجابات عنها،مثال عن طرح إشكالية رئيسية،فيما يتمثل النظام القانوني للمحاكم التجارية في ظل تعديل ق ا م ا؟،ثم لا يكتفون بهذه الإشكالية،فيضيفون إشكالات وفرضيات اخرى ما مدى فعالية المحاكم التجارية الجديدة،وما هو اختصاصها،وما هي نوع القضايا التي تفصل فيها....،هنا يقع الطالب في تمييع الإشكالية الرئيسية،وهذا يتنافى وقواعد طرح الإشكالية في مجال العلوم القانونية.

[3]-**عمار بوحوش،محمد محمود الذنيبات**،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث،المرجع السابق،ص12.

[4]-المرجع نفسه.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أنه لا يمكن تصور بحث علمي بدون استخدام المنهج [1]أو المناهج العلمية [2] من أجل الوصول إلى الإجابة على مختلف الإشكاليات العلمية.

إذن يستعين طالب الماستر في إعداده لمذكرته بعدد من المناهج العلمية [3]،يجب تبيانها كعنصر اجباري في مقدمته، كأن يوضح مثلا أنه للإجابة على الإشكالية الرئيسية ما تولد عنها من إشكاليات فرعية استخدمنا كل من المنهج مثلا التحليلي أو الوصفي أو المنهج الجدلي...،وفي الغالب يطغو دائما منهج علمي واحد على الطالب تبيانه ثم يستعين ببعض المناهج الأخرى في الإجابة على بعض اشكالياته الفرعية وعليه أيضا تبيانها.

---

[1]-المنهج في اللغة هو الطريق الواضح في علم أو عمل.

[2]-المنهج العلمي هو الدراسة الفكرية الواعية للمناهج المختلفة التي تطبق في مختلف العلوم تبعا لاختلاف موضوعات هذه العلوم،والمنهج العلمي هو عبارة عن خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة موضوعات مختلفة حتى يصل إلى نتيجة معينة،انظر،**عمار بوحوش،محمود الذنيبات**،المرجع السابق،ص14.

والمنهج لا يعدو إلا أن يكون طريقا يسلكه الباحث من أجل دراسة وتحليل مسألة علمية،وعادة ما تصف مراجع منهجية البحث العلمي المناهج العلمية،خاصة المستعملة في ميدان العلوم الإنسانية والإجتماعية وهي :

-المنهج الاستدلالي والاستقرائي،والمنهج التحليلي،المنهج التاريخي،المنهج الوصفي،المنهج المقارن،ومنهج تحليل المضمون،لمزيد من المعلومات ،انظر،**محمد باوني**،محاضرات في منهجية البحث في العلوم القانونية،المرجع السابق،ص92،**عمار بوضياف**،المرجع السابق،ص118

[3]- أكثر المناهج العلمية استخداما في مجال العلوم القانونية هي منهج تحليل المضمون،يعتمد فيه الباحث على تحليل مادة من نصوص التشريع أو التنظيم ،أو تحليل أراء فقهية أو أحكام وقرارات الجهات القضائية.

كما يستخدم الباحث في ميدان العلوم القانونية المنهج الوصفي لوصف ظاهرة قانونية ما،أو منهج دراسة حالة،كأن يقتصر دراسته على القاصر مثلا، والمنهج المقارن أيضا،من خلال مقارنة الباحث القانوني بين تشريع وأخر أو بين تشريعات بعض الدول،انظر،**عمارعوابدي**،المرجع السابق،ص119.

7-التصريح بخطة البحث:يأتي عرض الخطة في نهاية المقدمة، أي كجزء اخير وضروري من أجزاء المقدمة، مع الإلتزام بالتصريح المختصر بها[1]،لأن تفصيل محتويات الخطة في المقدمة من شأنه أن يبعث شيئا من التشتت لدى القارئ،فهو لا يزال في مرحلة أولى من القراءة.

أ-تعريف خطة البحث:يقصد بها تحديد المشكل أو الفكرة الأساسية للموضوع ثم محاولة تفتيت الفكرة الرئيسية إلى أفكار جزئية وهي بدورها تقسم إلى أجزاء أصغر،تحمل كل هذه الأفكار عناوين الخطة،يتم صياغتها وفقا لمنهجية علمية تقوم على التقسيم المنطقي وموضوعي وقانوني.

فخطة كل موضوع هي عبارة عن تصميم لهيكل ذلك الموضوع محل الدراسة أو البحث،فلا يحق للباحث القانوني سرد المعلومات وعرضها بصفة مجمعة دون تقسيم أو تنظيم [2].إذن يمكن القول أن خطة البحث العلمي هي نموذج مسبق يتنبأ بالشكل الذي ستكون عليه الدراسة والطريقة التي يتم إنجاز البحث بها [3].

وبذلك تعتبر خطة البحث مجموعة من الخطوات والقواعد المفصلة التي سيسير عليها الباحث طوال رحلة إجراء البحث العلمي حتى الوصول لمرحلة إنهاء البحث والتوصل للنتائج المتوقعة وغير المتوقعة [4].

---

[1]-على سبيل المثال يلتزم الطالب في مذكرة الماستر،بالتصريح المختصر بخطة بحثه،أي ذكر إلا عناوين الفصلين فقط،أما عناوين المباحث أو المطالب أو الفروع فيتم عرضها في مقدمة كل من الفصول أو المباحث أو المطالب،فمثلا لما يصل إلى الفصل الأول لا بأس أن يمهد له بفقرات يقدم خطته الجزئية أي محتوياته من المباحث دون المطالب،وإذ وصل للمبحث مهد له بفقرة ،وأفصح عن محتوياته من مطالب فقط،دون ذكر الفروع،وإذا انتهى عند المطلب تعين التقديم له بفقرة ثم التصريح بمحتوياته من فروع،وهكذا يقوم الطالب بالتصريح بالخطة من البداية أي المقدمةإلى النهاية.

[2]-**عمار بوضياف**،المرجع السابق،ص85.

[3]-**عبد الحي يحي**،المرجع السابق،ص15.

[4]-لخطة البحث أهمية كبيرة ،فهي تعكس مدى سيطرة الباحث وفهمه لموضوع بحثه،حين يتم صياغة الخطة بشكل علمي دقيق وواضح ودون تعقيد،وتسهم كذلك خطة البحث في تسهيل مهمة الباحث في الوصول للأهداف المحددة داخل البحث لترتيب البحث العلمي .../.في

ب-أهمية خطة البحث: تكتسي مرحلة إعداد خطة البحث أهمية يمكن اجمالها.

-إبراز شخصية الباحث،فالخطة هي ترجمة لأفكار الباحث وفهمه الخاص لموضوعه،من خلالها يمكن الحكم على مدى تمكن الباحث من موضوعه ومستوى الجهد المبذول لإنجاز بحثه،من خلال إطلاعه على مختلف المصادر والمراجع [1].

-تمكين الباحث من السيطرة على موضوع بحثه من خلال تحديد كل العناصر التي تخدمه من دون إغفال أو إهمال أي عنصر.

-من خلال خطة البحث يتمكن الباحث من عرض كل الأفكار والمعلومات المتعلقة بموضوعه بشكل متسلسل ومنظم.

-إعطاء صورة للقارئ على مدى إلمام الباحث بكل جوانب موضوعه،وعلى مدى سيطرته عليه وتوصله لإجابة شاملة ومقنعة لإشكاليته. [2].

ج-أساسيات وضوابط إعداد خطة البحث:هناك جملة من الضوابط والمعايير التي يجب أن يتقيد بها الباحث في إعداده خطة بحثه وتشمل:

-احتواء خطة البحث على كل العناوين والعناصر التي تخدم الموضوع،لذا يجب التأني قبل وضعها إلى حين الإطلاع الكلي على كل المصادر والمراجع. [3]

صورة خطوات منظمة يسير عليها الباحث،كما تعد خطة البحث مؤشرا لقدرة الباحث عللا إجراء البحث وتنفيذه بشكل علمي ودقيق قائم على وفرة المراجع العلمية والمعرفة والأدوات العلمية.أنظر، **عبد الحي يحي**،المرجع نفسه.

[1]-إن حصول الباحث على مراجع جديدة خاصة المتخصصة منها سيلفت انتباهه لمسائل ربما غفل عنها أو لم يعرها اهتمام،لذا يمكن له تغيير الخطة كظهور عناوين جديدة تحمل عناوين فصول أو مباحث أو مطالب،فالخطة الأولية التي يضعها الطالب ليست بالخطة النهائية بل هي خطة قابلة للتعديل.

[2]-تسهم كذلك خطة البحث في تسهيل مهمة الباحث في الوصول للأهداف المحددة داخل البحث لترتيب البحث العلمي في صورة خطوات منظمة يسير عليها الباحث،كما تعد خطة البحث مؤشرا لقدرة الباحث على إجراء البحث وتنفيذه بشكل علمي ودقيق قائم على وفرة المراجع العلمية والمعرفة والأدوات العلمية.أنظر، **عبد الحي يحي**،المرجع السابق،ص16.

[3]-**نادية سلامي**،محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي،جامعة خنشلة،السنة الجامعية2019-2020،ص45

-إن الشرط التأني في وضع الخطة لا يعني أن تكون الخطة الموضوعة في البداية هي الخطة النهائية،ففي غالب الأحيان تكون خطة مبدئية تطرأ عليها تعديلات،بظهور وقراءة مراجع جديدة وتكوين أفكار أخرى.[1]

-ضرورة التجديد في تناول المواضيع،وتجنب التكرار المؤدي إلى عدم الإبتكار.[2]

-ضرورة المحافظة على توازن الخطة،سواء كان هذا التوازن شكليا في عدد المباحث أو المطالب مثلا،أو كان توازنا موضوعيا أي التقارب في الصفحات[3].

فلا يجوز للباحث أن يصمم فصلا بأربع أو خمس مباحث وفصلا أخر بمبحث واحد فقط،فمثل هذا التقسيم يذل على عدم توازن الأفكار لدى الباحث وحشوها وتداخلها وعدم قدرتها على تقسيمها.

-ضرورة ربط الخطة بالعنوان الرئيسي للبحث،فعند وضع خطة البحث على الباحث قراءة عنوان بحثه،حتى لا يقحم عنوان لا علاقة له بموضوع بحثه.[4]

-ضرورة ربط الخطة بالإشكالية المطروحة،فكل بحث قانوني يضبط بإشكالية معينة يكلف الباحث بالإجابة عليها،وهذا لن يتحقق من دون خطة،فهذه الأخيرة عبارة عن إجابات مجزأة وفرعية على الإشكالية المطروحة[5].

-ضرورة مراعاة التسلسل المنطقي للخطة،فالخطة يجب أن تكون متسلسلة منطقيا بالنسبة لأطوار الموضوع،فمثلا نذكر فالمبادئ قبل التطبيقات، والقواعد قبل الاستثناءات، والأسباب قبل النتائج، والشروط قبل الآثار.

---

[1]-نادية سلامي ،المرجع السابق،ص46.

[2]- المرجع نفسه.

[3]-**أمينة علالي**،المرجع السابق،ص6.

[4]-**مثال:**يختار الطالب موضوع النظام القانوني للمحاكم التجارية في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، فيقحم عناوين لاعلاقة لها بالموضوع كعنوان مثلا اختصاص الأقطاب المتخصصة،إختصاص القسم التجاري.

[5]-**عمار عوابدي**،المرجع السابق،ص86.

-ضرورة مراعاة التسلسل القانوني للخطة، فيجب التطرق للتعاريف القانونية قبل التعاريف الفقهية ومراعاة تدرج القاواعد القانونية للتطرق إلى تفسير أو فهم قواعد نظمها تشريع معين فعلينا أن نضع عناوين الخطة وفقا لتسلسل قانوني.

د-أنواع الخطط العلمية المعتمدة في مجال البحث العلمي القانوني:هي الخطة الثنائية التي تعتمد على التقسيم المنطقي للأفكار،وتحتوي بحسب موضوع الدراسة إلى الأجزاء والأقسام والأبواب والفصول والمباحث والمطالب والفروع .الخ. وخطة البحث في مذكرة الماستر يستخدم الطالب أسلوب الفصول[1]وعناوينها الفرعية،وتتضمن فصلين،يقسم كل فصل إلى مبحثين والمبحث إلى مطلبين،والمطلب يقسم إلى فروع ويقسم الفرع إلى أولا،ثانيا،ثالثا...،ويمكن تقسم أولا إلى 1،2،3 أو إلى عناوين فرعية تحمل أ،ب،ج.

ثالثا:ترقيم المقدمة أو الإشارةإليها بالأحرف:

جاءت المدرسة الأنجلوساكسونية لعدم ترقيم صفحات المقدمة بل الإشارة لها بالأحرب،أ،ب،ج،د....والعكس من هذا ذهبت المدرسة اللاتينية إلى اعتبار المقدمة جزء من البحث فيجب أن ترقم مع صفحات البحث،ونحن نؤيد هذه الفكرة فعلى طالب الماستر ترقيم مقدمته كجزء من بحثه ككل.

رابعا:تهميش المقدمة.

بما أن المقدمة تعد بمثابة الواجهة الأولية للبحث،تحتوي على عناصر محددة،لا يجوز أن ندرج فيها ما يجب تهميشه كالأراء الفقهية،أو بعض القوانين أو النصوص القانونية لأن ذكر مثل هذه النصوص أو القوانين يجبرنا على تهميشها .

[1]-الفصل هو تقسيم أقل من الباب.

إذن يجب تجنب المعلومات التي تفرض علينا الإحالة للمراجع،لأن الأصل أن مقدمة البحث لا تهمش لأنها لا تحتوي على إجابات أو تحليل أو عرض أو مناقشة لأفكار الغير،وإنما تعد تمهيدا له فقط،لكن في حالة الإقتباس المباشر مثلا كنقل بعض التعريفات الفقهية والنصوص القانونية يجب تهميشها في المقدمة.

المطلوب:إليكم العناوين الآتية:

-أسباب التطليق للضرر وإشكلات إثباته وفقا لقانون الأسرة الجزائري.

-الطرق البديلة لحل النزاعات وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدرية.

-الأليات القانونية لحماية الوقف في التشريع الجزائري.

-الخبرة القضائية ودورها في الإثبات في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

-إختر عنوان من هذه العناوين وقم بإعداد مقدمة له تحتوي على جميع العناصر الأساسية لمقدمة الماستر،مع احترام شروطها.

2/إليكم مذكرة ماستر بعنوان،التبليغ الرسمي في المواد المدنية،علق على مقدمة المذكرة وهل تتوافر على عناصرها وشروطها؟.

الدرس الثالث: المتن أو جدع المذكرة

المتن أو الموضوع أو الجدع الرئيسي لموضوع البحث العلمي هو الجزء الأكبر والحيوي في البحث العلمي هو الجزء الأكبر والحيوي في البحث العلمي،لأنه يتضمن كافة الأقسام والعناوين والأفكار والحقائق الأساسية والفرعية والعامة والخاصة والكلية والفرعية والجزئية التي يتكون منها موضوع البحث العلمي،وكذا يشمل جدع الموضوع أو المتن الرئيسي على كافة مقومات صياغة وتحرير البحث من منهج وطرق البحث،وأسلوب الكتابةوالصياغة والتحرير[1]وقانون الاقتباس وقواعد الإسناد وقواعد توثيق الهوامش،والأمانة العلمية[2]والإبداع والإبتكار،شخصية الباحث،كما يشتمل جدع الموضوع أو متن البحث كافة عمليات المناقشة والعرف والتحليل والتركيب العلمي لجوانب وحقائق ومعلومات الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي[3].

تقوم كتابة البحث العلمي القانوني على الأسلوب والمنهج،هذا ما سنوضحه أكثر

أولا: الأسلوب في كتابة البحث العلمي القانوني.

---

[1]-تعتبر مرحلة التحرير من أصعب وأطول مرحلة في البحث العلمي،فجمع المادة العلمية من تشريع وتنظيم ونصوص ومواثيق دولية وكتب ومقالات علمية ورسائل جامعية ومداخلات وأحكام قضائية ومعلومات متواجدة في مواقع الكترونية وإعداد البطاقات أو الملفات يجعل الباحث يجعل الباحث في مهمة ثقيلة وجدية ،إد يبادر بفهم مضمون هذه النصوص والمراجع وتحليلها ومعالجتها في إطار موضوعه.ومن يتعين على الباحث أو طالب الماستر أثناء مرحلة التحرير مراعاة النقاط التالية.

-القراءة المركز لمختلف المراجع والمصادر،- تحليل مضمون البطاقات والملفات،-الإنتقال من العام إلى الخاص،انظر،**عمار بوضياف**،المرجع السابق،ص104.

[2]-من أهم الشروط المتعلقة بالحفاظ على الأمانة العلمية وهي:

-الدقة في فهم أراء وأفكار الغير.

-الدقة في نقل واختيار ما يقتبس.

-عدم الاطالة في الإقتباس اي لا يتجاوز الإقتباس ستة أسطر.

-احترام ضوابط الإقتباس وأنواعه.

[3]-**عمار عوابدي**،المرجع السابق،ص122.

يعتمد طالب الماستر هو الأخر على أسلوب كتابة البحث العلمي القانوني،هذا الأخير الذي يعد يتضمن العديد من العناصر والخصائص حتى يعتبر أسلوبا علميا.

فالأسلوب هو القالب التعبيري الذي يحتوي على المعلومات والإجابات،وهو الدليل على مدى إدراك الحقائق وفهمها من طرف الباحث،فإذا كانت معاني البحث وأفكاره واضحة في ذهن صاحبها ،أمكن التعبير عنها بأسلوب واضح .

لهذا وجب على الطالب تدوين الحقائق العلمية المتوصل إليها بأسلوب علمي،هذا الأخير الذي يعتمد عليه صياغة وتحرير البحوث العلمية ،له مفهوم أوسع من المفهوم اللغوي،حيث يتضمن هذا الأسلوب التفكير والمناقشة،لأنه يخاطب العقل ويناجي الفكر،ويشرح الحقائق العلمية،وأهم ميزات هذا الأسلوب الوضوح،والتعبير بكلمات صحيحة مناسبة مؤدية للغرض وعدم التكرار والقدرة على تنظيم المعلومات والأفكار والحقائق العلمية وعرضها والبعد عن الغموض،والتماسك والترابط بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع [1]،وكذا قوة وجودة الربط في عمليات الانتقال من كلمة إلى كلمة ومن فقرة إلىأخرى ومن جملة إلى جملة.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن أسلوب كتابة وصياغة البحوث العلمية،بما فيها القانونية بطريقة موضوعية جيدة وسليمة يشتمل على العناصر التالية.

---

[1]-**عبد القادر الشيخلي**،إعداد البحث القانوني،الأردن،عمان،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،1982،ص63.

[2]-من أهم النقاط التي يجب على طالب الماستر الإنتباه لها أثناء تحليله ومناقشته لفكرة أو عنصر ما،هي إعطاء حق هذا العنصر من الدراسة والبحث،بحيث يبدأ كل جزء بفقرة أو فقرات تتضمن بعض الأفكار الرئيسية التي يتعرض لها الباحث في ذلك الجزء من دراسته،كما ينبغي أن يختم هذا العنصر بفقرة أو خلاصة في نهاية الفصل أو المبحث،يجمل فيها الباحث ما أراد أن يثبته في هذا العنصر وفي نفس الوقت يمهد للفقرة التالية من بحثه،انظر،**أمينة علالي**،المرجع السابق،ص7.

1-الكتابة بلغة سليمة[1]:وهذا يكون من خلال .

-التركيز على المعلومات والحقائق والأفكار محل الدراسة بطريقة موجزة دون الإطناب والتكرار.[2]

-تنظيم الأفكار وترتيبها اعتمادا على أسس منطقية علمية ومنهجية.[3]

-التسلسل والترابط بين الأفكار وحسن الإنتقال بين الأفكار والفقرات.[4]

-اعتماد البساطة والوضوح والدقة في عرض الأفكار والحقائق والمعلومات.[5]

-التكييف والإسناد والتدليل والبرهنة عن المعلومات والفرضيات العلمية،وهنا نقصد بذلك الرجوع إلى المصدر أي إلى التشريع.

2-إستخدام اللغة القانونية:وهي اللغة الفنية المتخصصة السليمة والقوية في دلالاتها ومعانيها وتركيبتها:[6].

---

[1]-ممكن لطالب الماستر أو محرر أي مذكرة واطروحة الاستعانة بمختصين في اللغة العربية والأدب العربي لتفادي الأخطاء الإملائية والنحوية.

يجب أن يتفادى الطالب استخدام الضمائر كأن يدكر عبارة:"نحن،أنا،أرى،نرى،لأنها تتعارض مع موضوعية البحث العلمي.

[2]-على الطالب اجتناب أسلوب الحشو والإطناب،وتجنب الجمل الطويلة،مع احترام تناسق الفقرات وقصرها،ذات قوة ووضوح،وعليه يجب على الباحث اجتناب أسلوب ايصال الفكرة بإستخدام التكرار.أنظر،**عبد القادر الشيخلي**،المرجع السابق،ص65.

[3]-علينا أن ننوه هنا بأن الباحث في تحريره لمذكرته عليه أن ينتقل من الفكرة العامة إلى الفكرة الخاصة،وهذا ما يساعد على التدرج والتسلسل في الأفكار وهذا يسهل على القارئ فهم أفكار الباحث،**فمثلا** لو اختار الباحث موضوع **الأحكام القانونية لسقوط الخصومة في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية**،على الطالب هنا التطرق إلى الفكرة العامة وهي التعريف بالخصومة القضائية والعوارض التي تعترضها ثم التركيز على عارض سقوط الخصومة.

[4]-**عبد القادر الشيخلي** ،المرجع السابق،ص65.

[5]-المرجع نفسه.

[6]-لكل فرع من فروع القانون مصطلحاته الخاصة،استعملها المشرع عند صياغة القواعد القانونية،لهذا على الطالب أن يحسن ويجيد استخدام هذه المصطلحات كم وردت في النصوص القانونية،مع احترام المصطلحات القانونية التي استخدمها المشرع الجزائري ،فهناك من الطلبة من يقعون في الخطأ فيستعملون مصطلحات استخدمها التشريعات الأخرى كاستخدام المشرع المصري مثلا لمصطلح المحكمة العقارية ونحن لا نملك محكمة عقارية وإنما قسم عقاري،ويستخدم المشرع التونسي مثلا تسمية محكمة التعقيب ونحن يستخدم مصطلح المحكمة العليا.

3-إبراز شخصية الطالب: فمن مقتضيات البحث العلمي إبراز شخصية الباحث حتى لا يتحول البحث إلى مجرد سرد للمعلومات دون إضافة أو تعليق أو تحليل للأفكار أو مقارنتها.

4-إستعمال علامات الوقف:من ضروريات الكتابة السليمة استعمال العلامات الإملائية استعمالا صحيحا،فهذه العلامات من شأنها مساعدة القارئ على فهم الجمل والعبارات وبيان المقصود، وفيمايلي عرض مفصل لطرق استعمالها .

-**النقطة**:وتوضع في نهاية الجملة.

-**الفاصلة**:تستعمل بين الجمل وبين الكلمات المترادفة، تعين القارئ على الإستيعاب.

-**النقطتان**:وتوضع بعد البداية في الكلام أو عند تقسيم معين.

-**علامة الإستفهام**:تستعمل بعد الجمل الإستفهامية،في طرح الإشكاليات الدراسة.

-**علامة التعجب**:تستعمل للتعبير عن شعور قوي.

-**الشرطة**:تستعمل في أو السطر في حالة ذكر عناصر معينة

-**الشولتان**:تستخدم في الإقتباس الحرفي عند نقل عباراتحفاظا على الأمانة العلمية.

-**القوسان**:تستخدم لوضع معاني العبارت،أو حول الأرقام،حول الأسماء الأجنبية

-**القوسان المربعان**:يوضعان حول كل زيادة تقع في الإقتباس الحرفي،أو حول بيانات النشر غير الموجودة.

5-الإستعمال الجيد والسليم للمراجع:فالباحث أو طالب الماستر عليه أن يحترم مرحلة جمع المصادر والمراجع،من قوانين واتفاقيات ونصوص رسمية وكتب عامة ومتخصصة ومقالات واطروحات ورسائل ومداخلات ومحاضرات،وهذا ما يتطلب

منه جهدا ووقتا،ثم عليه الاستعانة بمختلف هذه المصادر والمراجع وتنظيمها في شكل بطاقات أو ملفات[1].

6-الإعتماد على مناهج البحث العلمي.

يعتمد الباحث على منهج[2]أو مناهجالبحث العلمي،لأن هذا يعد من مقومات كتابة البحوث العلمية بصورة علمية حتى يصل إلى النتائج العلمية الصحيحة بطريقة منظمة في استخدام المعلومات في تكوين الفكرة وصياغة أفكار دون تقليد الغير،مستهدفا إقناع القارئ والتأثير فيه،وهذا لا يتم إلا إذا سعى الباحث جاهدا إلى تنظيم أفكاره والإلتزام بالمنطق في مناقشته وتقديم أدلته.[3]

فتطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي،في عملية اعداد البحوث العلمية ،يعد مقوما جوهريا وأساسيا في الصياغة العلمية والجيدة للبحث العلمي،إذ من خلال هذه المناهج يتمكن الباحث في الإنتقال بطريقة منطقية ومنهجية في ترتيب الأفكار وتفسير الحقائق،ليتوصل الى النتائج العلمية لبحثه[4].

ثانيا:إحترام قواعد الإقتباس.

يتجسد الإقتباس من الناحية العلمية في هوامش البحث العلمي،يراعي فيه الباحث الحفاظ على الأمانة العلمية والتحلي بروح المسؤولية في نقل أفكار وعبارات وجمل الغير.

---

[1]-على الباحث أن يجيد استعمال مختلف المصادر والمراجع،وأن لا يبالغ في الاعتماد على مرجع واحد أو قلم واحد ،أو كما يعرف بعملية اختزال الأقلام.

لكن ممكن للباحث أن يقدم مرجع على الأخر خاصة إذا كان مرجعا متخصصا،كالمقالات المنشورة في مجالات وطنية أو دولية أو المداخلات الملقاة في الملتقيات العلمية،والتركيز على الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا مثلا،انظر،**عمار بوضياف**،ص139.

[2]-سبقت الإشارة إلى تعريف المنهج في هذه المطبوعة باعتباره حسن السير بالعقل للبحث عن الحقيقة في العلوم،أو باعتباره :"فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة...أو من أجل البرهنة عليها...."أنظر،**عمار بوحوش**،المرجع السابق،ص99.

[3]-**عمار عوابدي**،المرجع السابق،ص92.

[4]-**دربال مديحة**،المرجع السابق،ص30.

1-مفهوم الإقتباس:هو نقل المعلومة أو الفكرة أو النص أو الفقرة أو الجملة من مصدر أو مرجع ويقال إقتبس أي نقل،ويسمى أيضا بالإستشهاد [1].

وهناك من عرفه أيضا بأنه:"أحد وسائل جمع البيانات والمادة العلمية،ويكون الإقتباس مباشرا أو غير مباشر،من اجل التأكيد على فكرة معينة أو نقدها نقدا موضوعيا والوصول إلى الجديد في التخصص ذاته." [2]

وعرف البعض الإقتباس في البحث العلمي بتعريف موجز بأنه":التزود بالمادة العلمية من مصادرها الأصلية." [3]

2-أهمية الإقتباس في البحث العلمي:يعتمد الباحث أيا كان ميدان تخصصه على نقل بعض الأفكار التي أنتجتها أفكار الاخرين،أثناء القيام ببحثه وصياغة خطة بحثه،والسؤال المطروح هنا ما هو دور الباحث؟.

الإجابة عن هذا السؤال تتمحور في أن الدور المنوط بالباحث أو الطالب هو الحفاظ على الأمانة العلمية،ويمكن أن يتعدى ذلك بظهور شخصيته وانتاج الجديد،باختلاف النتائج.

تبرز أهمية الإقتباس أيضا في تجنب الوقوع في السرقة العلمية[4]،إذ أقر القرار رقم1082المؤرخ في 27ديسمبر2020المحدد لقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة

---

[1]-**دربال مديحة** ،المرجع السابق،ص31.

[2]-**موساسب زهير**، منهجية البحث لإعداد مذكرة الماستر في العلوم القانونية،لطلبة السنة الأولى ماستر2019-2020،قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية-كلية الحقوق والعلوم السياسية،ص32.

[3]-المرجع نفسه،ص33.

[4]- عرفتالمادة03 من القرار رقم 1082المؤرخ في 27ديسمبر2020،السرقة العلميةبأنها:"كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث ....أو كل من يشارك في عمل ثابت للإنتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في المنشورات علمية أو بيداغوجية أخرى. ولهذا الغرض تعتبر سرقة علمية مايأتي.

-اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو اعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.

-اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين..../....

العلمية ومكافحتها،الأحكام القانونية حول السرقة العلمية التي يقوم بها الطالب أو الباحث في مذكرات التخرج.

كما حددت المادة16منه الإجراءات الخاصة بالطالب المرتكب للسرقة العلمية،وحددت المواد17 وما بعدها من نفس القرار الإجراءات بعد ثبوت السرقة العلمية بإحالة الطالب للمجلس التأديبي لإتخاذ العقوبات المقررة قانونا[1].

3-أنواع الإقتباس في البحث العلمي.

أ-الإقتباس الحرفي المباشر.يعتمد هذا النواع من الإقتباس على النقل الحرفي،بهدف توفير المعلومات والبيانات،ويتم الإقتباس المباشر عن طريق نقل النص دون تغيير وبوضع المنقول بين قوسين"...."وبعدها يقوم بوضع رقم أعلى النص،ويشير إلى المؤلف في الحاشية [2].

وهو النقل الحرفي،أي النقل كلمة بكلمة،ويلجأ إليه الباحث في الحالات التالية.

-إقتباس نصوص قانونية،فالقوانين تكتب حرفيا وتوضع بين شولتين وتهمش [3].

-إقتباس أحكام قضائية. [4]

-إقتباس أراء فقهية." [5]

ب-الإقتباس غير الحرفي،غير المباشر:الجدير بالقول أن طالب الماستر يتمحور عمله في إعمال قواعد الإقتباس الغير مباشر إعمالا جيدا ،حيث يتطلب منه قراءة

-استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

[1]- انظر المواد16 ومابعدها من القرار رقم 1082المؤرخ في 27ديسمبر2020.

[2]-**ملاحظة**:في مثل هذه الحالات يجب على الطالب أن ينقل بعناية ودقة نقلا حرفي حتى لا يغير المعنى وفي نهاية الاقتباس يضع رقم،ثم يشير في الهامش إلى كافة المعلومات المتعلقة بالمرجع أو المصدر،ويجب أن لا يتعدى محتوى العمل العلمي نسبة معينة من الإقتباس العلمي وإلا رفض حتى الأسطر يجب أن لا تتعدى السبعة أسطر.

[3]-مثل نص من معاهدة دولية،نص دستوري،نص من قانون عضوي أو عادي،نص من مرسوم رئاسي أو تنفيذي

[4]-وبقصد بها القرارات القضائية الصادرة عن الجهات الإجتهاد القضائي..

[5]- ويقصد بها التعريفات الفقهية والأفكار التي يتبناها الباحث،وأرائه،يشترط نقلها حرفيا بأمانه حتى لا ينسب للباحث رأي مخالف

الفكرة أكثر من مرة ،ثم إعادة صياغتها[1]أو تلخيصها[2]أوإختصارها[3] أو شرحها[4]بأسلوبه الخاص حتى تظهرشخصيته في العمل العلمي،ثم يرعي عملية تهميشها بإحالة الفكرة برقم الإحالة وكتابة معلومات المرجع المقتبس منه.

ج-الإقتباس في الهامش:يمكن للطالب أن يقتبس في الهامش،أي ينقل أفكار أو فقرات مثلا كالتعريفات أو نصوص المواد القانونية في الهامش،حتى يتجنب الحشو في المتن،إذن يمكن للباحث أيضا أن يشرح فكرة لباحث أخر في الهامش.

ثالثا:استعمال الهوامش.

تفرض الكتابة العلمية على الباحث الإشارة إلى جهد الأخرين ممن استعان بهم، ،فأخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية[5]،تدفع الباحث أن يشير في أخر الصفحة أي ما تسمى بالحاشية للمرجع الذي أخد منه الفكرة،وهذا ما يسمى بنظام الهوامش،فيشير الباحث في نهاية كل فقرة أو فكرة الى الرقم التسلسلي أي رقم الإحالة،ثم يشير في أخر الحاشية بعد ذكر رقم الإحالة إلى المرجع الذي أخذ منه الفكرة[6].

---

[1]-**إعادة الصياغة:**يقصد ها إعادة صياغة الباحث لأفكار النص بأسلوبه الخاص.

[2]- **التلخيص:**يقوم الباحث بتلخيص فكرة تم الإشارة إليها في مجموعة من الصفحات فيحافظ على الفكرة ويلخصها بأسلوبه الخاص.

[3]- **الإختصار:**أن يقوم الباحث بتقليص عبارات النص إلى الثلث أو الربع يتركيز جدا مع المحافظة على الفكرة وأسلوب صاحبها.

[3]-**الشرح:**أن يقوم الباحث بقراءة الأفكار المدروسة بصياغة جيدة خاصة بالباحث وتلخيصها بأسلوبه الخاص،ثم شرحها بلغته الشخصية وتقديم الأفكار المدروسة بصياغة الباحث مع إضافة ما يمكن عليها.

[4]-على الباحث أن يتحلى بالأمانة العلمية واحترام أخلاقيات وقواعد البحث العلمي واكتساب النزاهة الموضوعية والذاتية،وفي هذا الصدد صدرت العديد من القرارات التي تكافح السرقة العلمية أخرها القرار رقم1082المؤرخ في 27ديسمبر2020 والذي ألغى القرار القرار السابق رقم933المؤرخ في 28جويلية2016، أنظر،**هواري صباح**،محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة،موجهة للطلبة السنة الثانية،ماستر،تخصص قانون الأسرة،الموسم الجامعي2021،2020،ص،9.

[5]-**عمار بوضياف**،المرجع السابق،ص127.

إن استعمال الهوامش لدليل على تحلي الباحث بالأمانة العلمية وابتعاده عن السرقة العلمية،[1]دون أن تحجب مجهوده أو تقلل من قيمته.ومن جهة أخرى فإن كثرة الإحالات تدل على الاستعمال الجيد والتوظيف الرشيد للوعاء المرجعي،وتدل على أن الباحث التزم بقواعد الأمانة العلمية فأرجع المعلومات لأصحابها،ولم ينكرها عليهم.[2]

1-تعريف هوامش البحث القانوني: يقصد بالتهميش كل "ما يخرج عن النص من شروحات وتعليقات وإشارات أو إحالات أو تراجم أو هو الجزء الذي يفصل بينه وبين المتن بخط قصير في أسفل الورقة وهو صالح للتعليق والإضافة والتوثيق".[3]

أما الهامش فهو حاشية توضع أسفل الصفحة للإشارة إلى مصدر المعلومات المذكورة في متن البحث،كما يستوعب الهامش كل ما يخرج عن النص من شروح وملاحظات وتفسيرات وإحالات وتعليقات وتعريفات وغيرها،ويفصل بين الهامش والمتن خط يبدأ من يمين الصفحة ليمتد لثلثها،ويجب أن يدرج هذا الخط تلقائيا بمجرد استخدام نافذة شريط أدوات Référence في جهاز الحاسوب،والذي ينظم طريقة إدراج الهوامش أليا دون تعب[4].

---

[1]-عرفت **المادة3**من الفصلالثاني من القرار رقم 1082المؤرخ في 27ديسمبر2020 والذي ألغى القرار القرار السابق رقم933المؤرخ في 28جويلية2016، السرقة العلمية بأنها:"تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار،كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم،أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها،أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى. ولهذا الغرض، تعتبر سرقة علمية ما يأتي:

-إقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية،أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين....."

[2]-**عمار بوضياف**، ا لمرجع السابق،ص128.

[3]- **هواري صباح**، محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة،موجهة للطلبة السنة الثانية،ص14.

[4]-**ناصري مريم**،دليل الطالب في منهجية كتابة مذكرة الماستر،نموذج موحد مقدم لطلبة السنة الثانية ماستر جميع التخصصات،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،السنة الجامعية،2016-2017،ص2.

2- **وظائف الهامش.**الهدف الأساسي من الهوامش هو الحفاظ على الأمانة العلمية.لكن تبقى له وظائف أخرى هي:

-الإشارة إلى المرجع أو المصدر الذي اقتبس منه الباحث رأيا أو فكرة أو معلومة.

-ترجمة بعض الأعلام كأن يكون الهامش محلا للتعريف بشخصية معينة [1].

-الهامش التفسيري ويستعمل في حالة ما إذا أراد الباحث إعطاء توضيح لمصطلح أو فكرة لو وضعت في المتن لكانت حشو وأدت إلى اضطراب في المعنى [2].

-الهامش التعريفي ويستعمل في ذكر تعريفات دون إدراجها في المتن [3].

- الإشارة إلى النصوص القانونية .

-الإحالة إلى مراجع معينة وهنا يشير الباحث إلى مراجع أخرى للاطلاع أكثر،أو تكون هذه المراجع غنية بالمعلومات ينصح القارئ بالرجوع إليها.

-الإحالة على صفحات أو فقرات أخرى داخل البحث [4].

-إدراج بعض النصوص أو الفقرات باللغة الأجنبية.

رابعا: التوثيق العلمي"إثبات الهوامش".

تختلف طريقة التوثيق العلمي،بإختلاف وتنوع المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الطالب في إقتباس الأفكار والمعلومات المتعلقة ببحثه،وسنتطرق فيمايلي لكيفية تهميش كل من الكتب،المقالات،المذكرات والرسائل الجامعية،النصوص القانونية والقرارات القضائية.

---

[1]-وهنا لا ينبغي أن تكون الإشارة في الهامش برقم عادي كالذي يوضع عند الإشارة للمصدر أو المرجع،بل تميز هذه الأعلام بعلامة نجمة(*)،وإذا تمت الإشارة إلى شخصية أخرى في نفس الصفحة كانت الإشارة له بنجمتين(**).انظر،**ناصري مريم**،المرجع نفسه،ص3.

[2]-ويشير الى هذا الهامش أيضا إشارة(*).

[3]-**يحي حاجي**،محاضرات في منهجية إعداد مذكرة،لفائدة طلبة السنة الثانية ماستر،تخصص،قانون الأعمال،السداسي الثالث، جامعة لونيسي علي،البليدة2،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم القانون الخاص،ميدان الحقوق،2022-2023،ص70

[4]-وهنا يتخذ الهامش دور تنبيه القارئ إلى نقطة سابقة أو لاحقة في بحثه وتسمى في اللغة الأنجليزية ب**Cross Reference**،**انظر**،**يحي حاجي**،المرجع نفسه،ص71.

1-طريقة توثيق المراجع.ويقصد بها الكتب والمقالات والمداخلات والمذكرات والأطروحات ...

أ-القواعد المنهجية في توثيق الكتب.

1-أ/الإشارة للمرجع لأول مرة.يقوم الطالب بتوثيق المعلومات الخاصة بالكتاب في الهامش كمايلي.

ذكر رقم الإحالة،متبوعا بإسم ولقب المؤلف[1] دون الإشارة الى الرتبة العلمية لهمتبوعا بفاصلة،عنوان الكتاب،متبوعا بفاصلة،العنوان الفرعي بين قوسين إن وجد،متبوعا بفاصلة،ذكر رقم الجزء أو المجلد،الطبعة إن وجد،[2]متبوعا بفاصلة،دار النشر،متبوعا بفاصلة،بلد النشر متبوعا بفاصلة،سنة النشر،رقم الصفحة[3]،ونقطة نهاية الإقتباس.

مثال توضيحي بالعربية:

[1]-**محمد صبري السعدي**،شرح القانون المدني الجزائري،التأمينات الشخصيةوالعينية،القسم الأول،عقد الكفالة،دار الهدى،عين مليلة،الجزائر،1992،ص25.

[2]-**نضال إسماعيل برهم**،أحكام عقود التجارة الإلكترونية،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن،2005،ص11.

---

[1]-إذا تعدد المؤلفون واشتركوا في كتابة المؤلف،نذكر أسماء وألقاب المؤلفين عند الإشارة لأول مرة أما في حالة الإشارة إلى ذات المرجع أكثر من مرة أو كان عدد المؤلفين أكثر من ثلاثة ،فنكتفي بذكر اسم ولقب المؤلف الأول،متبوعا بفاصلة،وآخرون،

مثال :1/حالة الإشارة إلى المرجع لأول مرة:علي البارودي،محمد فريد العريني،القانون التجاري،الجزء الثاني:العقود التجارية-عمليات البنوك،دار المطبوعاتالجامعية،الإسكندرية،2000،ص30.

2-/حالة الإشارة الى المرجع لأكثرة من مرة:علي البارودي،واخرون. لمزيد من المعلومات،انظر، **يحي حاجي**،المرجع نفسه،ص74.

[2]-إن كانت الطبعة الأولى لا نكتب رقمها فكتابة الطبعة يبدأ من الطبعة الثانية أو الثالثة وهكذا..

[3]-بالنسبة لعدد الصفحات المقتبس منها ،إذا كانت صفحة واحدة نكتب ص رقم الصفحة أما إذا كان الاقتباس من صفحتين متتاليتين فنكتب ص-ص ثم أرقام الصفحات،إذا اقتبسنا من صفحات غير متتالية فنكتب ص ،ص ثم نكتب رقم الصفحات بينها فاصلة،مثال ص 4-6 هذه الصفحات المتتالية بينها شرطة،أما ص12،17،4،هذه الصفحات متفرقة بينها الفواصل.

مثال توضيحي بالفرنسية

[1]-**BONNEAU Thierry**, Droit bancaire,5éme édition, Montchretien , Paris,2006,pp.517-518.

2-أ/الإشارة إلى نفس المرجع بشكل متتالي في نفس الصفحة.في حالة تكرار الإقتباس من المرجع نفسه في نفس الصفحة دون أن يتخلله مرجع أخر فإن طريقة التهميش تكون كالأتي:ذكر رقم الإحالة متبوعا بعبارة المرجع نفسه،متبوعا بفاصلة،ثم ذكر رقم الصفحة إن كانت صفحة مغايرة أما إذا كانت نفس الصفحة فلا داعي لتكرارها،ثم ينتهي بنقطة.

أما في حالة ذكر نفس المرجع في نفس الصفحة لكن بصفة غير متتالية أي يفصل مرجع أخر فإنه يجب إعادة ذكر اسم ولقب الكاتب،وعبارة المرجع نفسه ورقم الصفحة.

مثال توضيحي باللغة العربية.

[1]-**أحمد شرف الدين**،الجوانب القانونية للتمويل العقاري،تاس للطباعة والنشر،القاهرة،2007،ص100.

[2]-المرجع نفسه،ص101[1].

[3]-**أحمد شرف الدين**،الجوانب القانونية للتمويل العقاري،تاس للطباعة والنشر ،القاهرة،2007،ص100.

[2]- **نضال إسماعيل برهم**،أحكام عقود التجارة الإلكترونية،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن،2005،ص11.

[3]- **أحمد شرف الدين**،المرجع نفسه،ص100.

[1]- لا داعي لتكرار رقم الصفحة إن كانت نفسها.

مثال توضيحي بالفرنسية.

[1]- **BONNEAU Thierry**, Droit bancaire,5éme édition, Montchretien , Paris,2006,pp.517-518.

[2]-Ibid

3-أ/حالة الإشارة الى نفس المرجع في صفحات مغايرة من البحث:في هذه الحالة يكون التوثيق كالتالي:ذكر رقم الإحالة متبوعا بإسم ولقب الكاتب،متبوعا بفاصلة ،ثم عبارة المرجع السابق،متبوعا بفاصلة،رقم الصفحة ،ونقطة نهاية الإقتباس

مثال توضيحي:

أحمد شرف الدين،المرجع السابق،ص105.

[1]- **BONNEAU Thierry**,op.cit.p518.

4/أحالة تعدد المؤلفات لنفس المؤلف:قد يعتمد الباحث أو طالب الماستر هو كذلك على كتابات بعض المؤلفين،إذ يكون للمؤلف نفسه عدة مراجع اعتمد عليها،وفي هذه الحالة يكون التهميش في المرة الأولى بذكر كل المعلومات كما تم تبيانه أعلاه.

أما في حالة تكرار استخدام المرجع في صفحات اخرى يجب على الطالب أن يراعي بعد ذكر رقم الإحالة،متبوعا بإسم ولقب المؤلف،متبوعا بفاصلة،ثم ذكر عنوان المرجع،مبتوعا بفاصلة،ثم عبارة المرجع السابق،ورقم الصفحة،ثم نقطة .

مثال توضيحي:

[1]-نبيل إبراهيم سعد،التأمينات العينية والشخصية،الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2010،ص08.

[2]-نبيل إبراهيم سعد،نحو قانون للإفلاس المدني،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،1991،ص217.

[3]-نبيل إبراهيم سعد،التأمينات العينية والشخصية،المرجع السابق،ص10.

ب-القواعد المنهجية في توثيق المقالات:يمكن لطالب الماستر الإعتماد على المقالات المنشورة في المجلات أو الدوريات،ويجب عليه أن يلتزم بقواعد تهميش المقال .

ذكر رقم الإحالة متبوعا بإسم ولقب صاحب المقال،متبوعا بفاصلة،عنوان المقال بين شوليتين "...."،إسم المجلة تحته خط،متبوعا بفاصلة،الهيئة التي تصدر المجلة أو الدورية،متبوعا بفاصلة،العدد،الشهر والسنة،صفحة الإقتباس،نقطة نهاية.

مثال توضيحي

[1]-**هبهوب فوزية**،"الإطار القانوني لحماية الأقليات الثقافية في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية"،مجلة دراسات،جامعة عمار ثليج الاغواط،العدد 66،ماي 2018،ص225.

[2]-**هبهوب فوزية**،"حماية الموارد الثقافية العامة للأقليات،قراءة على ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني"،مقال منشور في مؤلف جماعي بعنوان،حماية حقوق الأقليات في ضوء أحكام الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإنساني،مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط،2024،ص266.

1-ب/.الإشارة الى المقال نفسه في نفس الصفحة بطريقة متتالي:فيكون التهميش

[1]-**هبهوب فوزية**،"الإطار القانوني لحماية الأقليات الثقافية في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية"،مجلة دراسات،جامعة عمار ثليج الاغواط،العدد 66،ماي 2018،ص225.

[2]-المقال نفسه[1].

أما لو إعتمد الطالب على نفس المقال في نفس الصفحة لكن بطريقة غير متتالية فالتهميش يكون كالأتي.

[1]-**هبهوب فوزية**،"الإطار القانوني لحماية الأقليات الثقافية في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية"،مجلة دراسات،جامعة عمار ثليج الاغواط،العدد 66،ماي 2018،ص225.

[2]-**ناصري مريم**،"مبدأ الإختصاص العالمي ودوره في إضفاء الفعالية على قواعد القانون الدولي الإنساني،"مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،جامعة زيان عاشور الجلفة،العدد19،المجلد الأول،جوان2014،ص24-25.

[3]-**هبهوب فوزية**،المقال نفسه،ص228.[2]

2-ب/**الإعتماد على المقال لأكثر من مرة في صفحات المذكرة:** فإن التوثيق يكون بعد ذكر رقم الإحالة،يذكر اسم صاحب المقال وعبارة المقال السابق،رقم الصفحة ونقطة النهاية .[3]

[1]-**هبهوب فوزية** ،المقال السابق،ص229.

---

[1]- لا داعي لتكرار رقم الصفحة إن كانت نفسها.

[2]- تفرق المدرسة الأنجلوساكسونية بين المراجع،فيطلق عبارة المرجع على الكتب فقط،أما بقية المراجع فيجب التفرقة بينها سواء كان مقال أو مداخلة أو أطروحة.....الخ.

يمكن استخدام عبارة المرجع نفسه أو المرجع السابق بالنسبة لكل المراجع دون تفرقة بين أنواعها لكن على الطالب مراعاة التجانس في ذلك وعدم الخلط في العبارات المستعملة من طرفه

[3]- لو اعتمد الطالب على مقالين لنفس المؤلف فيجب عليه إعادة ذكر عنوان المقال ،ثم عبارة المقال السابق.

مثال: [1]-**هبهوب فوزية**،"الإطار القانوني لحماية الأقليات الثقافية في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية"،مجلة دراسات،جامعة عمار ثليجي الاغواط،العدد 66،ماي 2018،ص225.

[2]-**هبهوب فوزية**،"الإستبعاد الثقافي التفاضلي وأثره على إعمال الحقوق الثقافية للأقليات"،مجلة العلوم القانونية والسياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة حمة لخضر الوادي،العدد 18،جوان 2018.

[3]- **هبهوب فوزية**،"الإطار القانوني لحماية الأقليات الثقافية في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية،المقال السابق،ص226.

ج-القواعد المنهجية في توثيق المداخلات العلمية:قد يستعين طالب الماستر هو كذلك بالمداخلات العلمية لأحد الأساتدة الباحثين المشاركين بها في الملتقيات العلمية الوطنية والدولية أو الأيام الدراسة أو الندوات العلمية،وفي هذه الحالة يجب عليه احترام قواعد تهميش هذه المداخلات،بعد ذكر رقم الإحالة،يذكر اسم ولقب صاحب المداخلة متبوعا بفاصلة،عنوان المداخلة بين شولتين،الملتقى المقدم ضمن فعالياته المداخلة،متبوعا بفاصلة،الهيئة العلمية المنظمة،تاريخ انعقاد الملتقى،صفحة الإقتباس،نقطة نهاية الإقتباس.[1]

مثال توضيحي.

[1]-**هيهوب فوزية**،"تأثير التهديدات السيبرانية على حقوق الإنسان الرقمية"،مداخلة ألقيت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب،الإطار القانوني الدولي للأمن السيبراني،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باجي مختار،عنابة ،المنعقد يوم 30نوفمبر2023.ص25.

د-القواعد المنهجية في توثيق الأطروحات والمذكرات.يجب على الطالب أن يحترم قواعد توثيق كالاتي:

رقم الإحالة متبوعا بإسم ولقب الباحث متبوعا بفاصلة،عنوان الأطروحة و تحته خط متبوعا بفاصلة،تحديد نوع البحث(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،أو اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوارة.....)متبوعا بفاصلة،اسم الجامعة،متبوعا

---

[1]-في حالة الإشارة إلى المداخلة العلمية في نفس الصفحة بطريقة متتالية فإنه بعد رقم الإحالة يذكر عبارة المداخلة نفسها.

[1]-**هيهوب فوزية**،"تأثير التهديدات السيبرانية على حقوق الإنسان الرقمية"،مداخلة ألقيت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب،الإطار القانوني الدولي للأمن السيبراني،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باجي مختار،عنابة ،المنعقد يوم 30نوفمبر2023.ص25

[2]-المداخلة نفسها.

أما في حالة الإشارة إلى المداخلة في صفحات أخرى من البحث فإنه بعد رقم الإحالة يذكر اسم ولقب صاحب المداخلة،عبارة المداخلة السابقة،صفحة الاقتباس. مثال:[1]-**هيهوب فوزية**،المداخلة السابقة،ص26.

بفاصلة،إسم الكلية ،متبوعا بفاصلة،تاريخ المناقشة متبوعا بفاصلة،رقم الصفحة،نقطة نهاية الإقتباس[1].

مثال توضيحي.

[1]-**هبهوب فوزية**،حماية الحقوق الثقافية للأقليات في القانون الدولي العام،أطروحة مقدمة لنيل شهاد دكتوارة،جامعة باجي مختار،عنابة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،السنة الجامعية2022/2021،ص255.

هـ-القواعد المنهجية في توثيق المطبوعات الجامعية.إذا اقتبس طالب الماستر معلومات من مطبوعة جامعية أو محاضرات نشرت من طرف أساتدة باحثين فإنه يراعي ذكر رقم الإحالة،اسم ولقب الأستاذ المحاضر،متبوعا بفاصلة،عنوان المطبوعة بين مزدوجتين متبوعا بفاصلةإسم المقياس مع تحديد المستوى والتخصص متبوعا بفاصلة،إسم الجامعة،أسم الكلية،تاريخ السنة الجامعية،صفحة الإقتباس،نقطة نهاية الإقتباس[2].

مثال توضيحي.

[1]-**أسماء تخنوني**،"التأمينات العينية والشخصية،"محاضرات في مقياس العقود الخاصة،طلبة السنة الثالثة ليسانس،جامعة الشاذلي بن جديد،الطارف،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2015-2016،ص38.

---

[1]-في حالة الإشارة إلى المذكرة أو الرسالة أو الأطروحة في نفس الصفحة بطريقة متتالية فإنه بعد رقم الإحالة يذكر عبارة المذكرة نفسها. أو الأطروحة نفسها،أو الرسالة نفسها.مثال:الأطروحة نفسها.

أما في حالة الإشارة إلى المذكرة أو الأطروحة أو الرسالة في صفحات أخرى من البحث فإنه بعد رقم الإحالة يذكر اسم ولقب صاحب المذكرة أو الأطروحة،عبارة المذكرة السابقة،صفحة الاقتباس. مثال: [1]-**هبهوب فوزية**،الأطروحة السابقة،ص226.

[2]- في حالة تكرار المطبوعة في نفس الصفحة بطريقة متتالية فإنه يذكر رقم الإحالة ثم عبارة المطبوعة نفسها.

أما إذا تمت الإشارة الى المطبوعة في صفحات أخرى من البحث بطريقة غير متتالية فإنه بعد رقم الإحالة يذكر اسم ولقب الأستاذ المحاضر،المطبوعة السابقة،ص.

2- طريقة توثيق المصادر.ويقصد بها(النصوص القانونية مهما اختلفت درجتها وقوتها القانونيةوالاتفاقيات الدولية والمواثيق والقرارات القضائية والتقارير الدولية...إلخ).

أ-القواعد المنهجية في توثيق النصوص القانونية.على الطالب مراعاة بيانات معينة بعد ذكر رقم الإحالة يشير الطالب إليها خاصة إذا استخدم النص القانوني لأول مرة فهذه البيانات بمثابة تحديد هوية ومكانة النص وموضوعه أي التعريف به وتتمثل هذه المعلومات في:

-تحديد طبيعة النص،دستور،معاهدة دولية،قانون عضوي،أمر،مرسوم رئاسي ،مرسوم تنفيدي،قرار وزاري..،تقرير،قرار...إلخ

-ذكر بيانات النص من رقمه[1]وتاريخه وموضوعه في شكل معلومة واحدة دون أن تفصل بينها هوامش.

-ذكر الجريدة الرسمية رقما وسنة.

-ذكر صفحة الاقتباس[2].

<u>مثال توضيحي</u>:

[1]-**قانون** رقم15-12مؤرخ في 15جويلية2015،المتعلق بحماية الطفل،الجريدة الرسمية،العدد39،بتاريخ19جويلية2015.

---

[1]-يكتب رقم القانون في شكل ثنائية مرتبة طرفها الأول يشير إلى سنة صدور القانون ويشير الطرف الثاني إلى الرقم التسلسلي ويفصل بين الطرفين مطة –**tiret**.

[2]- في حالة إعادة استعمال ذات القانون في موضع أخر من البحث أو في صفحة أخرى نكتب عبارة ،أنظر المادة25 من القانون رقم12-07.

[2]-**أمر** رقم 75-58 المؤرخ في 26سبتمبر1975،يتضمن القانون المدني المعدل والمتمم،الجريدة الرسمية العدد78،بتاريخ30سبتمبر1975،المعدل والمتمم بموجب القانون رقم05-10المؤرخ في 20يونيو2005.

[3]-**مرسوم تشريعي** رقم93-06مؤرخ في 19أفريل1993،يعدل الأمر رقم66-155المؤرخ في08يونيو1966،والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية،الجريدة الرسمية،عدد 25، بتاريخ25أفريل1993.

[4]-**مرسوم تنفيذي** رقم10-154مؤرخ في 17يونيو2010،يتمم ويعدل المرسوم التنفيدي رقم09-18المؤرخ في20يناير2009يحددالتنظيم المتعلق بممارسة مهنة الوكيل العقاري، ،جريدة رسمية عدد39،بتاريخ23يونيو2010.

ب-القواعد المنهجية في توثيق التقاريروالقرارات.يمكن للطالب الاستعانة كذلك ببعض التقارير سواء على المستوى الوطني أو التقارير الدولية كالتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية وأجهزتها،وفي هذا يجب عليه مراعاة بيانات معينة،إذ بعد رقم الإحالة.،يذكر اسم الشخص أو الهيئة المعدة للتقرير،موضوع التقرير،مناسبة الصدور،المكان،التاريخ،رقم الوثيقة،نقطة نهاية التهميش.

<u>مثال توضيحي</u>.

[1]-**المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي**،لجنة المالية المحلية،مشروع دراسة ،الدورة الثامنة عشرة،الجزائر جويلية،2001.

[2]-**قرار الجمعية العامة** رقم 174/64بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي،المؤرخ في 2009/12/18،الدورة الرابعة والستون،وثيقة رقم A/RES/64/174.

[3]-**تقرير مجلس حقوق الإنسان**،تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترامالتنوع الثقافي،الدورة الرابعة والثلاثون،وثيقة رقم، 16/03/2017A/HRC/34/L.2.

[4]-**مصادر التحكيم الإلكتروني**،تقرير صادر عن الهيئة الدولية للتحكيم،بتاريخ02نوفمبر2018،وثيقة رقم(05/2011/2656)

ج-القواعد المنهجية في توثيق القراراتوالأحكام القضائية.تجسد القرارات والأحكام القضائية الجانب العملي والتطبيقي من الدراسة في البحث القانوني[1]،لهذا عليه مراعاة المعلومات التالية،بعد ذكر رقم الإحالة،يكتب الجهة القضائية التي أصدرت القرار متبوعا بفاصلة،الغرفة صاحبة الإختصاص.

-ذكر الجهة القضائية مصدرة القرار، الغرفة صاحبة الإختصاص(الغرفة الجزائية،العقارية،العمالية...الخ)متبوعا بفاصلة،رقم الملف،تاريخ القرار،أطراف النزاع،عنوان المجلة،رقم العدد وتاريخه،الصفحة،نقطة نهاية التهميش[2].

<u>مثال توضيحي</u>

[1]-**قرار صادر عن المحكمة العليا**،الغرفة الإجتماعية،ملف رقم184972،بتاريخ2002/02/15،قضية ب-أ ضد م-أ ومن معه،المجلة القضائية،العدد الأول،2001،ص155.

[2]-**قرار صادر عن المحكمة العليا**،الغرفة العقارية،ملف رقم،203972

---

[1]- نقصد بها قرارات المحكمة العليا ومجلس الدولة خاصة المتعلقة بالاجتهاد القضائي وحتى قرارات المجالس القضائية،ويتم نشر هذه القرارات في مجلة المحكمة العليا أو مجلة مجلس الدولة أو نشرة القضاة.

[2]- إذا اعتمد استخدام القرار مرة أخرى وفي مواضيع أخرى من المذكرة يذكر الطالب عبارة انظر القرار رقم .....فقط دون تكرار المعلومات.

،بتاريخ12مارس2016،قضية م.ب ضد ب.ع،المجلة القضائية،قسم الوثائق للمحكمة العليا،الجزائر العاصمة،،العدد الثاني،2016،ص50. [1]

3-طريقة توثيق المواقع الإلكترونية.يمكن للطالب أن يستعين ببعض المواقع الإلكترونية التي توفر معلومات حول موضوع مذكرته،ويجوز له الاقتباس منها خاصة إذا كان الموقع موثوق منه،لكن يجب عليه أن يحترم البيانات التالية،بعد ذكر رقم الإحالة،يذكر عنوان المقال المنشور على شبكة الانترانت،وللعنوان الالكتروني وتاريخ دخول الموقع والساعة.

مثال توضيحي.

[1]-**أسماء تخنوني**،"التأمين التكافلي بين حيز الوجود الرائد وجيز التنفيذ المهدد،"مارس2018،على الموقع الإلكترونيwww.ersearchgate.net[2].

الدرس الرابع: خاتمة المذكرة.

يمكن إجمال عناصر خاتمة مذكرة الماستر في ثلاث عناصر أساسية وهي:

1-الحوصلة:وهي خلاصة البحث بربط جميع جزئياته عن طريق إجابة على الإشكالية وتختلف خلاصة البحث عن الملخص ،ذلك أن الملخص هو تلخيص حرفي للبحث أما الخاتمة فهي بلورة نتائج البحث وأفكاره التي تم التوصل إليها من خلال الإجابة على التساؤلات التي طرحت في المقدمة[3].إذ يجب أن لا تحتوي الخاتمة على معلومات أو حقائق جديدة،كما لا يجوز فيها الإقتباس أو إلى الإشارة

---

[1]-**أسماء تخنوني**،منهجية البحث العلمي،الدار الجزائرية للكتاب زموري،الجزائر،2023،ص198.

[2]-المرجع نفسه،ص200.

[3]-تختلف الخاتمة عن الخلاصة هذه الأخيرة التي هي عبارة عن تلخيص حرفي للدراسة، والخلاصة تستعمل لأغراض اخرى غير أغراض الخاتمة،حيث نجد الخلاصة أو الملخص في المجلات والمؤسسات الأكاديمية التي تخصص صفحات محددة للتعريف بالمقالات أو الرسائل أو الأطروحات،حيث يمكن للقارئ أن يأخذ فكرة مصغرة عن فحوى الدراسة،حيث يقرر القارئ هل يقتني البحث أم لا.أنظر،**أمينة علالي**،المرجع السابق،ص8.

إلى تعريف أو رأي فقهي،بل هي مجرد وصف سريع للبحث والنتائج والمقترحات والتوصيات التي خلص إليها الطالب[1].

ترتبط الخاتمة كثيرا بالمقدمة،لأن الباحث يحاول الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في المقدمة،وهي الإجابة التي تم توصل إليها الطالب من خلال التحليلات التي تضمنها الموضوع.

2-نتائج البحث:وهي أهم ما وصل إليه الطالب من نتائج بحثه خلال إعداده لمذكرته،وغالبا ما تكون لها صلة بالأهداف التي سطرها في مقدمة البحث وتكون في عناصر دقيقة[2].

3-المقترحات:هي العناصر التي تكون لها علاقة بالإستنتاجات التي توصل إليها الطالب والتي يرمي من خلالها الوصول إلى تقديم حلول.ومن بين شروطها:

-يجب أن لا تكون بشكل أمر أو نهي أو إلزام وإنما على شكل إقتراح،مثل استخدام يوصي الباحث ب.... أو يقترح العمل ب.....

-يجب أن تكون مقبولة وغير مبالغ فيها.[3]

-الإبتعاد عن التجريح والتزام الموضوعية وعدم تمييع الأفكار،لأن الباحث في طور الماستر لا يمكنه تجاوز هذا المستوى العلمي[4].

الدرس الخامس:المـــــلاحـــــق.

---

[1]-**علالي أمينة**،المرجع السابق،ص9.

[2]-**هواري صباح**،محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة،موجهة للطلبة سنة ثانية ماستر،تخصص قانون الأسرة،الموسم الجامعي2021/2020،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،ص19.

[3]-المرجع نفسه.

[4]-هناك من الأساتذة من يرى بعدم إجبارية تقديم التوصيات أو الاقتراحات في مذكرة الماستر،فالطالب غير مجبر بها.

أولا:تعريف الملاحق.

تتنوع ملاحق البحث العلمي القانوني،وهي تلك الوثائق أو المصادر أو قرارات قضائية[1] يصعب للقارئ التوصل إليها،فيستعين بها الطالب لإثراء بحثه وإضفاء قيمة قانونية وعلمية له،خاصة إذا كانت هذه الوثائق نادرة وصعبة الوصول إليها.

اختلف الفقه في تحديد موقع الملاحق من البحث العلمي،فمنهم من يرى أنها يجب أن توضع بعد مصادر البحث،ويرى البعض الأخر أن توضع بعد صلب الموضوع مباشرة لصلتها العلمية بالبحث،ويشار إلى الملاحق بأرقام متسلسلة،بحيث يوضع الرقم بين قوسين ملحق رقم-1-،ويكتب تحت الرقم عبارة تحدد ما ورد فيها،مع مراعاة ذكر المصادر المعتمدة في نقلها،ويشار إلى ذلك في الهامش[2].

إذن يستحسن أن لا توضع الملاحق في المتن تحاشيا للحشو،بل ترفق مرتبة ومرقمة ومهمشة بعد خاتمة البحث العلمي مباشرة وقبل إعداد قائمة المصادر والمراجع لأنها جزء من البحث.

ثانيا:القواعد المنهجية في إعداد الملاحق.

لا يحبد الإسراف في استعمال الملاحق،وإلا سيتخذها بعض الطلبة ذريعة لزيادة عدد صفحات بحثهم،لهذا ضبطت بقواعد يجب احترامها.

-يجب استخدام إلا الوثائق والمصادر الناذرة الصعبة التوصل إليها.

---

[1]-تتعدد صور الملاحق في ميدان العلوم القانونية منها،الأحكام القضائية أو القرارات،الأوامر على عرائض،بعض المصادر كالقوانين أو الإتفاقيات،أو بعض الوثائق كمحاضر عدم المصالحة،خبرة قضائية،وثيقة مسح عقاري....إلخ.

[2]-**مراح أحمد**،منهجية إعداد مذكرة تخرج،محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر،تخصص القانون القضائي،السداسي الثالث،جامعة مصطفى إسطنبولي،معسكر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،السنة الجامعية2022/2021،ص 25.

-ضرورة ربط الملحق بمضمون البحث،والمقصود بهذا أنه في حالة التطرق لموضوع معين ذو علاقة بالوثيقة،نشير لهذا بإستعمال،أنظر الملحق رقم (...).

-يجب ترقيم الملاحق ترقيم خاصا،ويشير في الهامش إلى رقم الوثيقة للإستدلال .

مثال:إذا ما تطرق الطالب لفكرة معينة في المتن،يشير في نهاية الفكرة برقم الإحالة في الهامش بعبارة،انظر الملحق رقم01،والقارئ لمزيد من التوضيح يلجأ الى الملحق رقم 01 للتوضيح أكثر.

الدرس السادس: قائمة المصادر والمراجع

تعرف عملية إعداد قائمة المصادر والمراجع،بأنها عملية حصر جميع المراجع والمصادر التي استعان بها الطالب في اعداد مذكرته،وتقسم إلى مجموعات.

أولا:المصادر.

تذكر وترتب النصوص القانونية حسب قوتها القانونية وتاريخها،فنبدأ بالنصوص الأعلى درجة في ترتيب سلم القواعد القانونية،وأقدمها تاريخا حتى نصل إلى أحدثها.

مثال توضيحي

1-التشريع الأساسي(دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).

2-المعاهدات.(المواثيق،الإعلانات،الإتفاقيات).

3-التشريع العادي(القوانين العضوية،القوانين العادية،الأوامر).

4-التشريع الفرعي(المراسم الرئاسية،المراسيم التنفيذية،القرارات الوزارية،التعليمات...).

ثانيا:المراجع.

1-المراجع باللغة العربية.ويراعي في ترتيب قائمة المراجع باللغة العربية الترتيب التالي بحسب نوع المرجع،مع مراعاة الترتيب الألفبائي[1].

أ-الكتب

ب-المقالات.

ج-الأطروحات والرسائل.

د-المداخلات العلمية.

هـ-المطبوعات الجامعية .

و-المواقع الإلكترونية.

2-المراجع باللغة الأجنبية. ويراعي كذلك في ترتيبها الترتيب الألفبائي ويجب تقديم اللقب على الأسم وكتابة حروف اللقب كلها majuscule،أما الإسم فيكتب الحرف الأول فقط وبقية الأحرف minis culeوترتب كالأتي

A-Ouvrages

B- Articles.

C-Thèses et mémoires

D-Lois, Jurisprudences.

E-Internet.

[1]- يكون الترتيب الألفبائي بحسب ما تتكون منه حروف اللغة العربية،أي من ثمانية وعشرين حرفا وهي بالترتيب .أ.ب.ت.ث.ج.ح.خ.د.ذ.ر.ز.س.ش.ص.ض.ط.ظ.ع.غ.ف.ق.ك.ل.م.ن.هـ.و.ي.

الدرس السابع:فهرس الموضوعات.

يعتبر فهرس الموضوعات بمثابة الكشاف الرئيسي للمحتوى الموجود في مذكرة الماستر،من البسملة إلى الإهداء والشكر والتقدير،قائمة المختصرات،الرموز،المقدمة،الفصول،المباحث،المطالب،الفروع،أجزاء الفروع،الخاتمة،الملاحق،قائمة المصادر والمراجع.[1]

جدول توضيحي لفهرس مذكرة الماستر.

العنوان	الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول:.....	8
المبحث الأول:.....	9
المطلب الأول:.....	10
الفرع الأول:.....	12
أولا:.....	17
ثانيا:.....	24
الفرع الثاني:.....	30
أولا:.....	31
ثانيا:.....	36
المبحث الثاني:.....	40
المطلب الأول:.....	41

[1]-ملاحظة،يستحسن ضبط وإعداد الفهرس بعد تحويل نسخة المذكرة إلى **pdf**.،حتى لا يختلف عناوين الفهرس مع ترقيم المذكرة،وهذا لتسهيل الوصول الى المعلومات في متن المذكرة.

المطلب الثاني:.....	48
الفصل الثاني:.....	50
المبحث الأول:.....	51
المطلب الأول:.....	52
المطلب الثاني:.....	55
المبحث الثاني:.....	59
المطلب الأول:.....	60
المطلب الثاني:.....	96
الخاتمة.....	70
قائمة الملاحق.....	74
قائمة المصادر والمراجع.....	77
فهرس المحتويات...	80

المحور الرابع:الترتيب النهائي الشكلي لمذكرة الماستر.

تتضمن القواعد الخاصة بالشكل أمرين،إذ تنقسم مذكرة الماستر من حيث هيكلها الشكلي إلى ثلاثة أقسام،الصفحات التمهيدية،محتوى البحث والصفحات الختامية.

أولا:صفحة الواجهة.

تحتوي مذكرة الماستر على غلاف خارجي ،يمثل الجانب الشكلي لها،يخضع لتقييم لجنة المناقشة،لأنه يحتوي على بيانات يجب الحدر في كتابتها.وهي.

-إسم الجامعة والكلية والقسم والشعبة التي ستناقش فيها المذكرة.

-عنوان المذكرة.

-اسم ولقب الطالب.

-اسم ولقب الأستاذ المشرف ودرجته العلمية.

-أعضاء لجنة المناقشة(أسماؤهم ودرجتهم العلمية،مؤسسة الإنتماء، ،وصفتهم :رئيس اللجنة ،المشرف المقرر،العضو الممتحن.

-السنة الجامعية.

شكل توضيحي للغلاف الخارجي لمذكرة الماستر.

جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة **UNIVERSITE BADJI MOKHTAR – ANNABA**

BADJI MOKHTAR – ANNABA UNIVERSITY

الكلية: الحقوق والعلوم والسياسية

القسم: القانون الخاص

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: حقوق

التخصص: القانون القضائي

مذكرة

مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الموضوع:.....

إعداد: .....إشراف.....

لجنة المناقشة

.....	أستاذ محاضر .أ.	جامعة باجي مختار- عنابة	رئيسا
.....	أستاذ محاضر .ب.	جامعة باجي مختار- عنابة	مشرفا ومقررا
.....	أستاذ محاضر .ب.	جامعة باجي مختار- عنابة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة باجي مختار – عنابة
Badji Mokhtar – Annaba University

ثانيا:الصفحات التمهيدية[1]:وتتضمن،

1-صفحة البسملة أو أية قرأنية ذات صلة بموضوع المذكرة.

2-صفحة الإهداء: وقد تكون الإهداء لشخص عزيز أو أشخاص أعزاء كالوالدين أو الأبناء والأقارب والأصدقاء أو لجهات وهي جوازية وليست إجبارية.

3- صفحة الشكر: الشكر والامتنان للأستاد المشرف ولأعضاء لجنة المناقشة ولكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة.

4- قائمة المختصرات: يستعمل الطالب ربما دون أن يشعر مختصرات تجنبا للإطالة والتكرار،وتقتضي قواعد المنهجية استعمال قائمة المختصرات سواء باللغة العربية أو الفرنسية لفك هذه الرموز،كونك تكتب لغيرك ولا تكتب لنفسك.

جدول توضيحي لقائمة مختصرات باللغة العربية.

ق.م:القانون المدني.

ق.إ.م.إ:قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ق.ع:قانون العقوبات.

ص-ص:من الصفحة ....إلى الصفحة.....

د.ط:دون طبعة.

د.ن:دون سنة نشر.

ط:طبعة.

ج.ر.ج.ج:جريدة رسمية الجمهورية الجزائرية.

ع:العدد.

---

[1]-<u>ملاحظة</u>: الصفحات التمهيدية لا ترقم،بل نبدأ الترقيم من المقدمة.

ثالثا:محتوى البحث.

يتمثل في صلب الموضوع وهو أهم جزء في البحث،وينقسم إلى مقدمة ومتن وخاتمة.

1-المقدمة:يجب أن تكون المقدمة مختصرة،محتوية على العناصر التي أشرنا إليها.

2-متن البحث:حيث يعالج الباحث الطالب موضوع بحثه في خطة يحاول جعلها ثنائية ومتوازنة،تبدأ بالفصل ثم المبحث ثم المطلب ثم الفرع،مع مراعاة قواعد الاقتباس والتوثيق واحترام الأمانة العلمية والابتعاد عن السرقة العلمية.مع السعي لإبراز شخصية الباحث من خلال النقد والتحليل والتلخيص والشرح.ويحترم فيه التسلسل التالي.

أ-تمهيد الفصلين الأول والثاني [1]:يجب على الباحث أن يمهد لأي لفصلي مذكرته كل فصل على حدا،فقبل الدخول في تفاصيل الفصل يجب عليه إعداد تمهيد يذكر فيه الطالب ما سيتناوله في هذا الفصل بأسلوبه الخاص ،كما يجب عليه عرض خطة هذا الفصل،أي عنوان المبحثين الأول والثاني.لكل فصل.

ب-خلاصة الفصلين:بعد الإنتهاء من الفصل الأول وما يحتويه يجب على الطالب في صفحة منفردة أن يقوم بإعداد خلاصة الفصل الأول التي تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها في هذا الفصل،مع التمهيد لما سيطرق له في الفصل الثاني ومن الأحسن أن يكون في شكل تساؤل.

ونفس الأمر بالنسبة للفصل الثاني،يجب على الطالب عند الإنتهاء منه أن يحرر خلاصة له تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها في فصله.

[1]-من الأحسن أن تكون هناك صفحات فاصلة في أول كل فصل يكتب فيها كلمة الفصل الأول، الفصل الثاني ...،

ج-تمهيد المباحث:يجب على الطالب أيضا أن يمهد في فقرتين أو ثلاث فقرات لما سيتطرق إليه في المباحث الأربع التي سيعدها بإيجاز واختصار وبأسلوبه الخاص،مع عرض خطة لها ،أي عنوان المطلبين الذين يتكون منهم كل مبحث.

د-تمهيد المطالب:يجب أيضا على الطالب أن يمهد في فقرة صغيرة لما سيتناوله في كل مطلب من مطالب مذكرته،إبراز عناوين الفروع المنضوية تحته.

هـ-تمهيد الفروع:تستدعي قواعد التجانس أن لا يهمل الطالب تمهيد الفروع فقبل الشروع في كتابة الفرع يجب التمهيد له في فقرة صغيرة مع تبيان أهم عناصره.

3-الخاتمة: وهي تعبر عن الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات المتوصل إليها، والتي تعتبر إثباتا للمعلومات بالأدلة المعروضة على التحليل ثم التركيب في شكل نتيجة تتضمن دون شك الإجابة عن الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث.

4-الملاحق.

5-قائمة المصادر والمراجع.

6-فهرس المحتويات.

رابعا:ملخص المذكرة.

يحتاج الملخص إلى بدل جهد من قبل الطالب لتقديم عصارة جهده ونتيجة بحثه،ليبرز ملخص مذكرته بصورة مختصرة.

يحتوي ملخص المذكرة على أهداف الدراسة ومنهجها وأدواتها،وتلخيص أهم النتائج المتوصل إليها،كما يجب أن يرفق الملخص بكلمات مفتاحية،على الأقل أربع

كلمات،كما يجب أن يكون باللغة العربية وإحدى اللغتين إما الفرنسية أو الانجليزية[1].

خامسا: الشكليات الخاصة بالكتابة على الحاسوب.

عدد صفحات مذكرة الماستر يتراوح ما بين 50-80صفحة،من المقدمة إلى الخاتمة،تحرر المذكرة باللغة العربية،وتكون واضحة وخالية من الأخطاء المطبعية والإملائية.

1-الخصائص الشكلية للخط والمسافة بين الأسطر والهوامش.

يتم البدأ بإعداد الصفحة للكتابة بالحاسوب،وتجدر الإشارة أن هناك برامج خاصة يتم تنصيبها مع برنامج وورد **word**خصيصا لكتابة البحوث.

-نوع الخط**simplified arabic**وباللغة الأجنبية **Times New Roman**.

-المسافة بين الأسطر:1سم،الهوامش3سم من جهة اليمين ومن جهة اليسار1.5سم و2سم من أعلى وأسفل الصفحة[2].

والكتابة كلها يجب أن تكون مصفوفة **justifier** والفارق بين الأسطر **simple**، ويستحسن أن يكون بين كل عنوان وفقرة وبين فقرة وفقرة وبين فقرة والعنوان الموالي فاصل بحجم 8 من أجل مزيد من الوضوح والجمال في النص.

2-حجم الخط:

-متن النص بحجم 14 باللغة العربية و14 أيضا باللغة الأجنبية.

-عناوين الفصول20 (بخط داكن).

-عناوين المباحث18(بخط داكن).

---

[1]-**ملاحظة**:يكتب الملخص على الغلاف الخارجي الخلفي للمذكرة،أي في ظهر المذكرة..

[2]-**دليل إعداد مذكرة الماستر**،إعتمادا على محضر المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة 1الحاج لخضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018-2019،ص 4.

-عناوين المطالب16(بخط داكن).

-العناوين الفرعية16(بخط داكن).

-خط الهوامش،12باللغة العربية .[1]

3-ترقيم الصفحات. كل الصفحات يتم ترقيمها بإستثناء الصفحات التمهيدية من بسملة وإهداء وشكر،فالترقيم يبدأ من أول صفحة من المقدمة الى غاية الفهرس باللغة العربية.

-يوضع الترقيم أسفل الصفحة ويكون بسيطا بدون زخرفة أو رسم.[2]

سادسا:مناقشة المذكرة.

عندما تكتمل المذكرة ويتم قرائتها من طرف الأستاذ المشرف ليتأكد من اتمام جميع التصحيحات،يقدم تقريرا بنهاية الإشراف والموافقة على طبع المذكرة،وينسق الإستاذ المشرف مع الإدارة لتحديد موعد اليوم والساعة للمناقشة حضوريا.

1-إعداد الطالب ملخص موجز حول موضوع المذكرة.يعد الطالب عند مناقشة مذكرته ملخصا أو عرضا موجزا يتضمن مايلي.

-التطرق إلى الإشكالية وأهميتها وما يتفرع عنها من إشكالات فرعية.

-مبرزا الخطة التي إعتمدها في الإجابة على هذه الإشكالية.

-يستعين الطالب في إعداد ملخصه بعناصر المقدمة لكن لا يعيد قراءة المقدمة.

-يجب ذكر النتائج المتوصل إليها من خلال دراسته،دون قراءة ما ورد في الخاتمة .

يمنح للطالب وقت محدد من طرف رئيس لجنة المناقشة بجب على الطالب احترامه وأن لا يتجاوزه،يقدر هذا الوقت عادة بربع ساعة فقط [3].

---

[1]-أما التهميش فيكون تلقائيا **automatique**، ويبدأ من 1 في كل صفحة،أي كل صفحة نبدأ هوامش جديدة.

[2]-**دليل إعداد مذكرة الماستر**،المرجع نفسه، ص 5.

[3]-**موساسب زهير**،المرجع السابق،94.

2-المناقشة من طرف الأساتدة الممتحنين. يلتزم الأساتدة الممتحنين بمناقشة المذكرة من حيث الشكل والموضوع،فالأخطاء الإملائية والنحوية وعدم الإلتزام بعلامات الوقف،هي محل مناقشة ودليل على ضعف الطالب لغويا،كما أن الجوانب المتعلقة بالمنهجية أيضا محل مناقشة من حيث الصياغة العلمية للإشكالية ومدى احترام الطالب لعناصر المقدمة ومدى تمكنه من بناء الخطة وأسلوبه القانوني ومدى التزامه بقواعد الإقتباس ومدى صحة هوامشه،وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع والتحلي بالأمانة العلمية.

أما الجانب الموضوعي فهو الاخر محل مناقشة،إذ يعكس قدرة واستيعاب الطالب للموضوع وقدرته على النقد والتحليل[1].

وفي نهاية المناقشة ،تمنح للطالب الكلمة للإجابة على أسئلة اللجنة إن وجدت وعن إبداء ملاحظات،ومن الأحسن أن لا يدخل الطالب في نقاش مع لجنة المناقشة،بل يكتفي فقط بالتعهد أمامها بتصحيح كل الأخطاء والأخد بملاحظات اللجنة.

[1]-موساسب زهير،المرجع السابق،95.

الخاتمة.

ختاما لما جاء في هذه المطبوعة الموجهة لطلبة الماستر في شكل حلقة،كان علينا أن نبدي بعض الملاحظات التي تعد بمثابة نتائج وثمرة إعداد هذه المطبوعة منها.

- الحذر من السرقة العلمية التي انتشرت مؤخرا،بسبب عدم القدرة العلمية لدى الطلبة،وعدم كفاءتهم،وقلة ثقافتهم واطلاعهم، وعدم وجود الوازع الأخلاقي لديهم.

- البحث عن الأصالة في المواضيع المطروحة ومحاولة تجنب البحوث الكلاسيكية.

- مراعاة قواعد الإقتباس والتهميش .

-الموضوعية وهي أصل من أصول البحث العلمي، ويقصد بها الحياد.

-من الأخطاء الشائعة وجود تطابق بين عنوان البحث وعنوان جزئي داخل البحث، كعنوان فصل أو مبحث.

-من الأخطاء الشائعة عدم تحديد منهج الدراسة في المقدمة أو عدم ظهور المنهج المحدد،كأن يذكر المنهج ذكرا شكليا.

-لا تعد الخاتمة مجرد ترديد لما جاء داخل البحث، بل لها أغراض هي الإجابة عن الإشكالية وذكر النتائج والتوصيات.

-لا ينبغي للمقدمة أن تشتمل على التفاصيل الكثيرة والتعاريف.

-الابتعاد عن التكرار والحشو واستعمال اللغة الحديثة،وعدم استعمال اللغة الأجنبية بلا غرض إلا إذا تعلق الأمر ببعض المصطلحات.

-ضرورة احترام الطالب لقواعد المنهجية في إعداد البحوث العلمية،مع ضرورة ظهور شخصية الطالب في البحث العلمي،من خلال التحليل والربط بين الأفكار والإستنتاج

قائمة المصادر والمراجع.

أولا:المصادر.

1-القرار رقم362المؤرخ في2014/06/09 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر. ويشمل القرار مجموعة من المواد التنظيمية التي تحدد طرق اختيار الموضوع وأهدافه وشروط التقييم والمناقشة.

2- القرار رقم1082المؤرخ في 27ديسمبر2020المحدد لقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ثانيا:المراجع.

الكتب.

1- التوثيق أو التوصيف المعتمد في دليل الجامعة اللبنانية الصادر عام2005.

2-أسماء تخنوني،منهجية البحث العلمي،الدار الجزائرية للكتاب، زموري،الجزائر، 2023،.

3- عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات القرأنية والسنة النبوية والعقيدة الإسلامية،دار ومكتبة الهلال،بيروت ،لبنان،2008.

4-عمار بوضياف،المرجع في كتابة البحوث القانوني،أطروحة دكتوراة،مذكرة ماجيستر،مذكرة ماستر،المقالات القانونية،جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،الطبعة الأولى،1436-2014.

5-**عبد القادر الشيخلي**،إعداد البحث القانوني،الأردن،عمان،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،1982.

6- **عمار عوابدي**،مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية، والإدارية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الخامسة،2005.

7-**غازي عناية**،إعداد البحث العلمي،ليسانس ،ماجيستر،دكتوراة،دار الشهاب ،باتنة، ،الجزائر،الطبعة الأولى،1985.

8- **فضيل دليو**،دراسات في المنهجية،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995.

9-**صالح طليس**،المنهجية في دراسة القانون،منشورات زين الحقوقية والأدبية، ،صيدا،لبنان،الطبعة الأولى ،2010.

<u>المطبوعات والمحاضرات</u>.

1-**أمينة علالي**،دروس في منهجية البحث العلمي ،حلقة،ألقيت على طلبة ماستر القانون الجنائي والعلوم الجنائية،السنة الثانية ،السداسي الثالث،جامعة باجي مختار عنابة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2021،2020.

2-**باوني محمد**،محاضرات في منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية،منشورات مكتبة أقرأ،قسنطينة،الجزائر،طبعة الأولى،بدون سنة

3-**توفيق حكيمي**،محاضرات منهجية البحث العلمي ملقاة على طلبة ماستر،دراسات متوسطية،جامعة باجي مختار،عنابة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2022/2012.

4-**خالد بوشمة**،محاضرات منهجية إعداد مذكرة ماستر،موجهة لطلبة الماستر،السداسي الثالث، ،تخصص،قانون الأسرة،جامعة البليدة .

5- **دربال مديحة**،منهجية إعداد مذكرة،محاضرات موجهة لطلبة ماستر 2قانون الأعمال، ،جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف،-2-كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2020-2021.

6-**دليل إعداد مذكرة الماستر**،إعتمادا على محضر المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة1،الحاج لخضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،السنة الجامعية2018-2019.

7- **سقلاب فريدة**،محاضرات في منهجية العلوم القانونية،موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق،جامعة عبد الرحمان ميرة،بجاية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق للتعليم ،2017-2018

8-**عبد الحي يجي**،ملخص أعمال موجهة في مقياس منهجية إعداد مذكرة،سنة ثانية ماستر قانون عام،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2020-2021.

9- **عمار بوحوش،محمد محمود الذنيبات**،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999.

10-**مراح أحمد**،منهجية إعداد مذكرة التخرج،محاضرات موجهة لطلبة ثانية ماستر،تخصص القانون القضائي،السداسي الثالث،جامعة مصطفى أسطنبولي،معسكر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،السنة الجامعية:**2022/2021**.

11- **موساسب زهير**،منهجية البحث لإعداد مذكرة الماستر في العلوم القانونية،لطلبة السنة الأولى ماستر2019-2020،قانون جنائي وعلوم جنائية،جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية-كلية الحقوق والعلوم السياسية.

12-**نادية سلامي**،محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي،جامعة خنشلة،2019-2020.

13- **ناصري مريم**،دليل الطالب في منهجية كتابة مذكرة الماستر،نمودج موحد مقدم لطلبة السنة الثانية ماستر جميع التخصصات،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،السنة الجامعية،2016-2017.

14-**هواري صباح**،محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة،موجهة للطلبة السنة الثانية،ماستر،تخصص قانون الأسرة،الموسم الجامعي2021،2020.

15- **يحي حاجي**،محاضرات في منهجية إعداد مذكرة،لفائدة طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص، قانون الأعمال، السداسي الثالث، جامعة لونيسي علي،البليدة2،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم القانون الخاص،ميدان الحقوق،2022-2023.

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة	**2**
المحور الأول: الهدف العام للمادة التعليمية ومحتواها.	**5**
أولا:إحاطة طالب الماستر بالهدف العام للمادة التعليمية.	**5**
ثانيا:إحاطة الطالب بمحتوى المادة التعليمية.	**6**
المحور الثاني: مفهوم وخصائص مذكرة الماستر.	**7**
الدرس الأول:مذكرة الماستر على ضوء القرار الوزاري رقم 362المؤرخ في09جوان2014.	**7**
أولا:تعريف مذكرة الماستر.	**7**
ثانيا:خصائص مذكرة الماستر.	**8**
ثالثا:الصفات الواجب توافرها في طالب الماستر.	**10**
الدرس الثاني:طبيعة البحث في مذكرة الماستر(تحديد طبيعة ونوع المواضيع محل الدراسة).	**10**
أولا:طبيعة البحث في مذكرة الماستر	**10**
ثانيا:المراحل الواجب إحترامها عند اختيار موضوع مذكرة الماستر.	**11**
ثالثا:تقييم .	**15**
رابعا: الشروط الواجب توفرها في موضوع مذكرة الماستر.	**15**
المحور الثالث: أجزاء مذكرة الماستر.	**18**
الدرس الأول:عنوان المذكرة.	**18**
أولا:ضبط عنوان المذكرة.	**19**
ثانيا:إرتباط عنوان المذكرة بالإشكالية الرئيسية.	**21**

الدرس الثاني: المقدمة.	**26**
أولا:تعريف المقدمة.	**26**
ثانيا:عناصر المقدمة.	**27**
ثالثا:ترقيم المقدمة أو الإشارة إليها بالأحرف.	**36**
رابعا:تهميش المقدمة.	**36**
الدرس الثالث: المتن أو جدع المذكرة .	**37**
أولا:الأسلوب في كتابة البحث العلمي القانوني.	**38**
ثانيا:احترام قواعد الإقتباس.	**41**
ثالثا:استعمال الهوامش.	**44**
رابعا: التوثيق العلمي"إثبات الهوامش".	**46**
الدرس الرابع: خاتمة المذكرة.	**57**
الدرس الخامس:المـــــلاحـــــق.	**59**
أولا:تعريف الملاحق.	**59**
ثانيا:القواعد المنهجية في إعداد الملاحق.	**59**
الدرس السادس: قائمة المصادر والمراجع.	**60**
أولا:المصادر.	**60**
ثانيا:المراجع.	**61**
الدرس الثامن:فهرس الموضوعات.	**62**
المحور الرابع:الترتيب النهائي الشكلي للمذكرة.	**64**
أولا:صفحة الواجهة.	**64**
ثانيا:الصفحات التمهيدية.	**66**
ثالثا:محتوى البحث.	**67**
رابعا:ملخص المذكرة.	**68**

خامسا: الشكليات الخاصة بالكتابة على الحاسوب.	**69**
الخاتمة.	**71**
قائمة المصادر والمراجع.	**73**
فهرس المحتويات	**77**